مَا اجْتَمَعَ فِيهِ التَّمْيِيزُ والْحَالُ وَمَا افْتَرَقَا فِيهِ

دِراسة نقدِية

الدُّكْتُوْر خَطَّاب عُمَر بَكْر/أُسْتَاذُ النَّحْوِ والصَّرْفِ الْمُشَارِكُ/كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ/ جَامِعَةُ كَرْكُوْكَ

تَوَطِئة :

يَرَى جُمْهُوْرَ النحاةِ ان الحال والتمييزَ يجتمِعانِ في كونِهما فضلة، منصوبا، نكِرة، مُبيِنا للإبهام، كما يرَوْن انهما يفترِقانِ في سبْعةِ امورٍ، وهذا الاتفاقَ والافتِراقَ إنما لِقِياسِهِمَ الحال على التمييزِ تارة، واخرَى على النعتِ والخبرِ، لكِننا نرى ان هذا القِياسَ غيرَ صحيحٍ، لان معنى الحال غيرَ معنى التمييزِ والنعتِ والخبرِ، وفِيما يـــاتي مِنَ الكلامِ نُناقِشَ اوجهَ الشبهِ والافتِراقِ تِلكَ لِنبيِنَ فسادَ قِياسِهِمَ وبطلانَ حجَجِهِمَ.

ما يجمعهما:

ذكرنا في بحثِنا الموسومِ بـــ((قالوا في الحالِ، دراسة نقدية)) ان النحويين الزموا تنكيرَ الحـــالِ لِشـــبهِها بالتمييزِ في بعضِ الاوجهِ، ولما لم يكنِ التمييزَ إلا نكرة قالوا كذا الحال يجبَ الا تكون إلا نكرة، وما جـــاء منـــها معرفة تاولوا تنكِيرَها، وقد ذكرنا ثمَ ـــ بإيجازٍـــ بعضَ ما قالوا في ذا على ان نفصل الكلامَ فيه هَهُنا، إذ إن كلامَنا ههنا مخصوصَ بما اجتمعا فيه وما افترقا فيه.

قالوا: إن الشبهَ بينهما في كونِ كل واحدٍ منهما:فضلة، منصوبا، نكرة، مُبيِنا للإبهامِ[1]، ونقول: إن الفضلة - كما هو معروفَ – ما يصِحَ الاستِغناء عنه في الكلامِ، ولكنَ مِنَ الحالِ ما لا يصِحَ الاستِغناء عنه في الكلامِ كما في نحوِ قولِهِ تعالى (وإذا قامُوا إلى الصَلاةِ قامُوا كسالى)[2]، فـــ (كسالى) حال من ضميرِ واوِ الجمعِ، لو اســـقِطتَ لم يستقِمَ معنى الايةِ، وكذا في قولِهِ تعالى (ولا ياتُون الصَلاة إلا وَهُمَ كسالى ولا يُنفِقون إلا وَهُمَ كارِهُون)[3]، فـ ـ (وَهُمَ كسالى، وَهُمَ كارِهُون) حالانِ من ضميرِ واوِ الجماعةِ ولا يستقيمَ المعنى بسقوطِهِما، وكذا في قولِهِ تعالى(وما خلقنا السَماواتِ والارْضَ وما بينَهُما لاعِبين)[4]، و(ما خلقنا السَماء والارْضَ وما بَيْنَهُما لاعِبين)[5]،فـ (لاعـبين) حال لا يَمكِنَ حذفُها لِتوقفِ المعنى عليها، وكذا(مَرَحا) من قولِهِ جل شانُهُ(ولا تَمشِ في الارْضِ مَرَحا)[6]، حال لا

[1] انظر المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ج٢/ ص٦٧٥ . ٦٧٦، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ص٢٧٣.
[2] النساء/ ١٤٢.
[3] التوبة/ ٥٤.
[4] الدخان/ ٣٨.
[5] الأنبياء/١٦.
[6] الإسراء/ ٣٧، ولقمان/ ١٨.

يتمّ الكلامُ إلا بها، وكذا(انتمْ سكارى)من قولهِ عزّ وجلّ(يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى)[7]، حال من ضميرِ واوِ الجماعةِ ولا يجوزُ حذفها لتوقفِ المعنى عليها، وكذا (كئيبا) في قولِ عديّ بنِ رعلاءِ الغسانيّ:

إنما الميّتُ مَنْ يعيشُ كئيبا كاسفا بالهُ قليل الرّجاءِ

حال من الضميرِ المستترِ في (يعيش) لو اسقطتَ لم يكنْ كلاما، بل لا يتمّ الكلامُ إلا بها، والدليل انك إذا قلتَ: إنما الميتُ مَن يعيشُ، لكان فاسدا، وكذا في كل موضعٍ سدّتْ مسدّ الخبرِ نحوَ(ضربي العبدَ مسيئا)، فالحال ههنا(مسيئا) لا يجوزُ حذفها لسدّها مسدّ الخبرِ.

اعترضَ بعضُ المتاخرينَ على اشتراطِ النحويينَ كونَ الحالِ فضلة[8]، لان الفضلة إنما تجيء بعد تمامِ الكلامِ ويستغنى عنها، والحال قد لا يتمّ الكلامُ إلا بها فلا يستغنى - حينئذٍ - عنها، وردّ اعتراضَهم بان المرادَ بالفضلةِ ما لم يكنْ احدَ جزأيِ الكلامِ وإن توقفتْ صحةُ المعنى عليه،[9]وهذا الردّ ليس بشيءٍ، لان الغرضَ من الكلامِ حصولُ الفائدةِ، فإذا لم تحصلِ الفائدة لم يكنْ كلاما وإن وجدَ ركناهُ، اعني المسندَ والمسندَ إليه، فما توقفتْ صحةُ المعنى عليه عدّ جزءا من احدِ الركنينِ، والحال في تلك الامثلةِ المذكورةِ وغيرِها لا يتمّ الكلامُ إلا بها، فهي إذن جزء من احدِ الركنينِ او متممٌ له، هذا فضلا عن ان الحال قد تجيء من المبتدا - كما هو مذهبُ سيبويهِ، ووافقهُ السيرافيّ، وصححهُ ابنُ مالكٍ[10] - وهو احدُ ركنيِ الإسنادِ.

وردّهُ اخرون بان المرادَ بها ما لم يكنْ احدَ ركنيِ الإسنادِ، وليس المرادُ بها ما يستغني الكلامُ عنها[11]، وهذا ايضا ليس بشيءٍ، إذ يردّ بما ردّدنا به الاوّل. وردّهُ اخرون بان هذا ونحوَهُ عارضٌ، والعارضُ غيرُ معتدّ بهِ[12]، ولستُ ادري كيف يكون عارضا مع كثرةِ هذه الامثلةِ والشواهدِ ووفرتِها، وايضا ان ذكرَ الحالِ فيها لازمٌ وحذفها ممتنعٌ او مفضٍ إلى تغيرِ المعنى وخلفهِ. مهما قيلَ يبقى الاعتراضُ على اشتراطِ الفضليّةِ قائما، والله اعلمُ.

وعلى فرضِ التسليمِ بصحةِ فضليّةِ الحالِ فلا تصحّ – عندي – فضليّة التمييزِ البتّة لعدمِ استغناءِ الكلامِ عنه حيث وجدَ، إذ لا معنى لقولنا:(عندي عشرون) فلا يدرى من اي جنسٍ (عشرون)، ومثلهُ:(اشتريتُ صاعينِ او منوينِ)، وكذا:(يا لهُ) فلا يدرى من اي وجهٍ كان تعجّبكَ منه، ومثلهُ: (ويحهُ) و (لله درّهُ)، وكذا تمييزُ النسبةِ في نحوِ (طابَ زيدٌ نفسا)،إذ لا معنى لكلامنا لو اسقطنا(نفسا)، لان الفعلَ(طاب)للنفسِ على الحقيقةِ وليس لزيدٍ فيه شيء، إذِ الاصلُ:طابتْ نفسُ زيدٍ، وكذا (امتلا الإناء ماء)، فلو اسقطنا(ماء) وقلنا(امتلا الإناء)، لاحتملَ امتلاء الإناءِ بكلِ ما يشتملِ عليه الاوانيِ، ومِنْ ثمّ لم يكن كلاما، ولم ار مَنْ تعرّضَ لِدا اللهمّ إلا ما اوردهُ ياسينَ في

---

[7] النساء/ ٤٣.

[8] انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيليّ السبتي، ج١/ ص٥١٤، وذكر محقق كتاب البسيط في الهامش (٤) أنّ المعترض هو ابن خروف في شرحه لجمل الزجاجي.

[9] انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، ج١/ص٢١٢

[10] انظر الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ج٢/ ص١٢٢–١٢٣، وشرح الكتاب: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (مطبوع بهامش الكتاب)، ج٢/ ص١٢٢– ١٢٣، والمطالع السعيدة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ص٣٥٢ وفيه: وصحّحه ابن مالك.

[11] انظر مجيب الندى إلى شرح قطر الندى: أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، ج٢/ ص١٣٤، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: يس بن زين الدين الحمصي الشافعي،ج٢/ ص١٣٤.

[12] انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ج١/ ص٥١٥ . ٥١٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، ج٢/ ص١٣١، وشرح المكوّدي على ألفية ابن مالك: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّدي، ج١/ص ٣٦٠، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ج١/ ص٢٣٦، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك: ابن حمدون، ج١/ ص ١٦٦ . ١٦٧.

حاشيتِهِ على شرحِ الفاكِهيِ لِقطرِ النَدى، قال: ((قال الشمّني: ولِقائلٍ ان يقول: إن التمييزَ قد يتوقفُ معنى الكلامِ عليه نحوَ (ما طابَ زيدٌ إلا نفسا).))[١٣]، وكما رايتَ ان الكلامَ يتوقفُ عليه في كل مَوضعٍ وليس حصرا على ما كان مَحصورا منه كما اوردَهُ ياسينَ، فالكلامُ بدونِ التمييزِ مُبهَمٌ يحوجُ إلى ما يوضحُهُ، وهذا الموضحُ لابدَ منه لِيتمَ الكلامُ، ولا اراهُ يتمُ إلا بهِ، والله اعلمُ.

واما كونُهما مُلازمَيْنِ للنصبِ ففيه ايضا نظرٌ، إذ ان جرَ التمييزِ بالإضافةِ او بـ(مِنْ) يكادُ يكون اكثرَ من نصبِهِ ناهيكَ عن جوازِ الإتباعِ فيه، والحال لا تكون إلا منصوبة، فاينَ ذا الشبهَ الذي يزعمون؟.

وثالث اوجهِ الشبهِ كونُهما نكرتَيْنِ، ونقول في ذا الباب: اشترطَ الجمهورُ تنكيرَ الحالِ فقالوا لا تكون إلا نكرة ((لانها في المعنى خبرَ ثانٍ، الا ترى ان قولكَ: (جاء زيدٌ راكبا) قد تضمّنَ الإخبارَ بمجيءِ زيدٍ وركوبِهِ في حالِ مجيئِهِ، واصلُ الخبرِ ان يكون نكرة لانها مستفادة، وايضا فإنها تشبهُ التمييزَ في الباب، فكانتْ نكرة مثلَهُ، وانها تقعُ في جوابِ كيف، وكيف سؤال عن نكرةٍ.))[١٤] ويقول الرضيُ: ((إنما كان شرطها ان تكون نكرة، لان النكرة اصل، والمقصودَ بالحالِ تقييدُ الحدثِ المذكورِ فقط، ولا معنى للتعريفِ هناك، فلو عرفتْ وقعَ التعريفُ ضائعا.))[١٥]ويردُ شارحَ الفيةِ ابنَ معطٍ ما قالهُ ابنَ يعيشَ فيقول: ((لانها نوعٌ من الخبرِ، واصلهُ ان يكون نكرة، ولانها جوابُ لـ(كيف)، وهي سؤال عن حالٍ نكرةٍ، او لِئلا تلتبسَ بالصفةِ في بعضِ الصورِ.))[١٦]، ويعلل المراديُ وخالدُ الازهريُ والخضريُ إلزامَ تنكيرِها بالا يتوهمَ كونُها نعتا.[١٧]

فقد اشترط الجمهورُ - كما ترى - تنكيرَ الحالِ قياسا على الخبرِ والنعتِ والتميزِ لِما بينها وبين ذي الثلاثةِ مِنْ شبهٍ فقالوا:إن ما وردَ منها معرّفا لفظا فهو منكرٌ معنى[١٨]، والمعرّفُ إما معرّفٌ بالالفِ واللامِ او بالإضافةِ، فمِنَ الاولِ قولُ لبيدٍ:

فارسلها العِراكَ ولم يَذدّها ولم يُشفِق على نغصِ الدخالِ

اي:ارسلها مُعتركة،اي:مزدحِمة، وقولهم: (ادخلوا الاولَ فالاولَ)،اي: مرتّبينَ، و(جاءوا الجمّاء الغفيرَ)اي: جميعا.

ومن الثاني قولهم: (جلسَ زيدٌ وحدَهُ)اي: منفردا، و(رجعَ عودَهُ على بدئِهِ)اي: رجعَ عائدا،و(فعل ذلك جهدَهُ وطاقتَهُ)اي:مجتهدا ومطيقا، و(جاءوا قضّهم بقضيضِهِم)اي:جميعا، و(تفرّقوا ايدي سبإٍ)اي:تفرقوا متبدّدينَ تبدّدا لا بقاء معه، و(كلمتَهُ فاهً إلى فِيَ)اي:مشافهة.

---

[١٣] حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ج٢/ ص١٤٠، وانظر أيضاً حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد علي الصبان،ج٢/ ص٢٠٩.

[١٤] شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي، ج٢/ ص٦٢.

[١٥] شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، ج١/ ص٢٠١، وبه قال الفاكهي، انظر مجيب الندى ص١٣٦.

[١٦] شرح ألفية ابن معطي: عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي،١/ ص٥٥٥، ﴿اعلم أنّ الصواب إسقاطُ الياء من(معطي)وتنوين ما قبلها، ويكون العنوان هكذا(شرح ألفية ابن معطٍ)بتنوين الكسر وإسقاط الياء، ويبدو أنه من خطأ النسّاخ واستمرّ عند المحقق فلم يفطن إليه.﴾ وبه قال السيوطي، انظر همع الهوامع ج١/ ص٢٣٩.

[١٧] انظر توضيح المقاصد ج٢/ ص ١٣٥، وشرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ج١/ ص٣٧٣، وحاشية الخضري ج١/ ص ٢١٤، وبه أيضاً قال السيوطي، انظر المطالع السعيدة ص ٣٥٠.

[١٨] انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ص٨٤.

ومن هذا القبيلِ قول اهلِ الحجازِ: (جاءوا ثلاثتهم) و(جاءتِ النساء ثلاثهنّ)، إلى (عشـــرهم وعشـــرهنّ)، فالنصبَ عند الحجازيّينَ على الحالِ بتقديرِ(جميعا)، والتميميّون يتبعونهُ ما قبلـــهُ توكيـــدا علـــى تقـــديرِ(جميعهم وجميعهن).[١٩]

نقول في حجّةِ بعضِهم في إلزامِ تنكيرِها بكونِها خبرا في المعنى: إن الحال معناها غيرَ معنى الخبرِ، فقولنا(زيدٌ في الدارِ نائمٌ) لا يفيدُ ان زيدا نائمٌ الان في الدارِ لا غيرَ، وإنما يحتملِ انه نائمٌ الان، كما يحتملِ انه غيرَ نائمٍ، بل قد يحتمل ان لا يكون موجودا في الدارِ، امّا (زيدٌ في الدارِ نائما) فمعناهُ انهُ نائمٌ الان في الـــدارِ ولا يحتمـــل معنـــى اخرَ،ايّ: وقتَ الإخبارِ عنه كان نائما.

ونقول(هذا اخوكَ القارئَ القصيدة) او(هذا اخوك قارئَ القصيدة)، فقد اخبرْنا عن(اخوكَ) ان مُهِمّتهُ او عَمَلهُ قراءة القصائدِ سَواء قبلَ الإشارةِ إليه او بعدها،امّا وقتَ الإشارةِ إليه فلا يشترطُ انهُ كان يقرأ،ربّما كان يقـــرا، وربّما لا، امّا إذا قلنا(هذا اخوكَ قارئا القصيدة)فيشترطُ انه يقرأ الان، فوقتَ الإشارةِ إليه هو يقرأ، إذ هو بمعنى: هذا اخوكَ يقرا القصيدة، وقد تكون قراءة القصائدِ مُهِمّتهُ او عَمَلهُ، وقد لا تكون.

كما ترى ان الحال معناها غيرَ معنى الخبرِ، وعلى فرضِ التسليمِ بكونِ معناها معنى الخبرِ فالخبرَ لا يلزمُ تنكيرهُ، إذ قد يكون نكرة، وقد يكون معرفة.

وامّا حجّة بعضِهم الاخرِ بان لا يتوهّمَ كونَها نعتا فباطلٍ ايضا،لان معنى الحالِ مُغايرَ لمعنى النعتِ، فهناك فرقَ بين الحالِ والصفةِ، فلو قلنا(اقبلَ الطالبَ سابقا) و(اقبلَ الطالبَ السابقَ) كان الفرقَ بينهما ان(السابق) في الثـــاني نعتَ للطالبِ، ولا يشترطُ ان يكون الطالبَ في مجالِ المسابقةِ او السباقِ وقتَ إقبالِهِ، امّا(سابقا)في القولِ الاوّلِ فهو حال من الطالب، ومعناهُ:اقبلَ الطالبَ يسابقُ، فيشترطُ ان يكون الطالبَ في مجالِ السباقِ، ايّ:عند إقبالِهِ هو سابقٌ.

وإذا قلنا(اقبلَ الطالبَ مقصرا)، فالحدثُ ههنا قد اقترنَ بالتقصيرِ،إذ هو في إقبالِهِ هذا مقصرٌ، امّا إذا قلنا(اقبلَ الطالبَ المقصرَ)، فالطالبَ ههنا صفتهُ التقصيرُ، إذ هو معروفٌ بالتقصيرِ، وقد يكون تقصيرهُ في هذا الإقبـــالِ او قبلهُ، ولكنّ لا يشترطُ ان يكون مقصرا وقتَ إقبالِهِ، فقد يكون مقصرا، وقد لا يكون، امّا في الاوّلِ فيشترطُ ان يكون مقصرا وقتَ إقبالِهِ.

ونقول(اقبلَ الطالبَ مهمِلا)، فالطالبَ قد يكون جيّدا ولكنّ وقتَ إقبالِهِ حسبَ كان مهملا، امّا(اقبلَ الطالبَ المهمل)، فالطالبَ صفتهُ الإهمال، ولا يشترطُ اقترانُ الحدثِ بالوصفِ، فقد يقترنُ به وقد لا يقترنُ، امّا في الاوّلِ فيشترطُ اقترانُ الحدثِ بالحالِ.

يقول المبرّدُ: ((فإذا قلتَ: (جاءني زيدٌ ماشيا)لم يكن نعتا، لانك لو قلتَ(جاءني زيـــدٌ الماشـــي)لكان معنـــاهُ: المعروفَ بالمشي، وكان جاريا على زيدٍ، لانهُ تحلِيَة له، وتبيينَ بان زيدا المعروفَ بهذه السمةِ ليُفصَل مِمّنْ اسـمَهُ مِثل اسمِهِ بهذا الوصفِ، فإذا قلتَ(جاءني زيدٌ ماشيا) لم ترِدْ انهُ يُعرَفُ بانهُ ماشٍ، ولكنّ خبّرتَ بان مجيئهُ وقعَ في هذه الحالِ، ولم يدلّل كلامُكَ على ما هو فيه قبل هذه الحالةِ او بعدها.))[٢٠]، فالحال تُبيّنُ هيئة صاحبِها وقتَ وقوعِ

---

[١٩] انظر الكتاب ج١/ ص ٣٧٣- ٣٧٤، وهمع الهوامع ج١/ ص٢٣٩، والمطالع السعيدة ص٣٥٠.

[٢٠] المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ج٤/ ص ٣٠٠.

الحدثِ لا غيرَ، امّا الصفة فتدل على سمتِ موصوفِها قبل وقوعِ الحدثِ وبعدها، امّا وقتَ وقوعِ الحدثِ فقد تدل عليه وقد لا تدل.

ونقول: (ما جاء طالبَ مَهْمِل) و (ما جاء طالبَ مَهْمِلا)، فقد نفينا في القول الاول المجيء عن طالبٍ صفتَهُ الإهمال، فهو معروفٌ عندنا بالإهمال، ولا يشترط ان يكون مَهْمِلا وقتَ الكلامِ، وامّا في الثاني فقد نفينا المجيء عن طالبٍ وقعَ الإهمال منه وقتَ الكلامِ، امّا قبل الكلامِ او بعده فلا يشترط ان يكون مَهْمِلا.

فالحال غيرَ الصفةِ في جميعِ الاحوالِ، سواء اكانتَ في حالةِ النكرةِ امّ في حالةِ المعرفةِ، وسواء اكان الكلامَ مثبتا امّ منفيّا، لان ((الصفة لِبيانِ هيئةِ الذاتِ مطلقا، والحال لِبيانِ هيئةٍ مقيدةٍ.))[٢١]، قال سيبويهِ في باب(إجراء الصفةِ فيه على الاسمِ في بعضِ المواضعِ احسنَ، وقد يستوي فيه إجراء الصفةِ على الاسمِ،وان تجعلهُ خبرا فتنصبهُ): ((فامّا ما استويا فيه فقولهُ(مررتُ برجلٍ معه صقرَ صائدٍ به) إن جعلتهُ وصفا، وإن لم تحملهُ على الرجلِ وحملتهُ على الاسمِ المضمرِ المعروفِ نصبتهُ فقلت(مررتُ برجلٍ معه صقرَ صائدا به)[٢٢]، حينَ لم يردْ ان يحملهُ على الاولِ[٢٣]،. . . ومثلهُ في ان الوصفَ احسنَ (هذا رجل عاقل لبيبَ) لم يجعلِ الاخرَ حالا وقعَ فيه الاولُ[٢٤]، ولكنهُ اثنى عليه وجعلهما شرعا سواء، وسوّى بينهما في الإجراءِ على الاسمِ، والنصبَ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك، وإنما ضعفَ لانهُ لم يردْ ان الاولَ وقعَ وهو في هذه الحالِ، ولكنهُ اراد انهما فيه ثابتانِ، ولم يكن واحدٌ منهما قبل صاحبِهِ.))[٢٥]

واعلمْ ان الفرقَ بين الحالِ والصفةِ من عشرةِ اوجهٍ:[٢٦]

احدُها: ان الصفة لازمة للموصوفِ، والحال غيرَ لازمةٍ، ولذلك إذا قلتَ:جاء زيدَ الضاحكَ، كانتِ الصفة ثابتة له قبل مجيئِهِ، وإذا قلتَ:جاء زيدَ ضاحكا، كانتَ صفة الضحكِ له في حالِ مجيئِهِ فحسْب.

الثاني: ان الصفة لا تكون لِموصوفينِ مختلفي الإعرابِ[٢٧]، بخِلافِ الحالِ فإنها قد تكون من الفاعلِ والمفعولِ.

الثالث: ان الصفة تتبعَ الموصوفَ في إعرابِهِ بخلافِ الحالِ.

الرابعَ: ان الحال تلازمَ التنكيرَ، والصفة على وفقِ موصوفِها.

الخامسَ: ان الحال تتقدمَ على صاحبِها وعلى عاملِها القويَ عند البصريين، بخلافِ الصفةِ فإنها لا تتقدمَ على موصوفِها.

السادسَ: ان الحال تكون مع المضمرِ، بخلافِ الصفةِ.

السابعَ: ان الحال ليس في عاملِها خلافٌ، وفي عاملِ الصفةِ خلافٌ.

---

[٢١] شرح ألفية ابن معطي ج١/ ص ٥٥٣.

[٢٢] يريدُ: كأنّه ابتدأ فقال: معه بازٌ صائداً به.

[٢٣] الجملة الاسمية (معه صقرٌ) صفة لـ (رجل) و (صائداً به) إنْ حملتَهُ على (رجل) فهو صفة ثانية له، وإنْ حملتَهُ على الهاء في (معه) نصبتَهُ على الحال، وهذا معنى قوله (تجعله خبراً)، يعني حالاً. انظر شرح السيرافي ج٢/ ص ٤٩.

[٢٤] يعني أنه لم يرد أنْ يقول: هذا رجلٌ عاقلٌ حال كونه لبيباً.

[٢٥] الكتاب ج٢/ ص ٤٩ و ٥١.

[٢٦] الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، ج٤/ ص٩٧.

[٢٧] إذا نُعت معمولان لعاملين مختلفين في العمل وجب القطع وامتنع الإتباع نحو (انطلق زيدٌ وكلّمتُ عمراً الظريفين أو الظريفان)، فالنصب على إضمار فعل، أي: أعني الظريفين، والرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما الظريفان، ونحو (مررتُ بزيدٍ وجاوزتُ خالداً الظريفين أو الظريفان).

الثامن: ان الحال يغني عن عائدِها الواوَ بخلافِ الصفةِ.

التاسع: ان الصفة ادخل مِنَ الحالِ في بابِ الاشتِقاقِ.

العاشر: ان الصفاتِ المتعَدِدَةَ لِموصوفٍ واحدٍ جائزة، وفي الاحوالِ المتعَدِدَةِ كلامَ.

وثمّ فرقَ اخرَ بينهما، ذلك ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوفِ، وكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحبِها، إلا ان عَمَلَهَ في الحالِ على سبيلِ الفضلِيةِ، لانها جارية مَجرَى المفعولِ، وعَمَلَهَ في الصفةِ على سبيلِ الحاجةِ إليها إذا كانتَ مَبيَنَة للموصوفِ، فجرَتَ مَجرَى حرفِ التعريفِ.[٢٨] وقال الابدِيَ في شرحِ الجزوليةِ: ((التمييزَ مَشبَهَ للنعتِ، فلم يتقدّم [يَرِيدَ على عامِلِهِ] وإنما تقدّمَتِ الحال، لانها خبرَ في المعنى، ولتقديرِها بـ (في) فاشبهتِ الظرفَ، وايضا فالحال لِبيانِ الهيئةِ لا لِبيانِ الذاتِ ففارقتِ النعتَ.))[٢٩]

وايضا انهَ قد يجوزَ ان يقعَ شيءٌ حالا لا يجوزَ ان يقعَ صفة، إذ يحسَنَ ان يقال: (هذا مالكَ درهما) و(هذا خاتمَكَ حديدا)، ولا يحسَنَ ان يقعَ الدرهمَ والحديدَ صفة، إذ لا يوصفَ بالجوهرِ.[٣٠]

كما ترى ان معنى الحالِ مغايرَ لمعنى النعتِ، وايضا ان النعتَ لا يلزَمَ تنكيرَهَ فلِمَ يلزمون الحال التنكيرَ ؟ ثمّ ان هذا التوهّمَ مدفوعَ باختلافِ الحركةِ في مثلِ (جاء زيدَ الضاحكَ) و (مررتَ بزيدٍ الضاحكَ)، واما عندَ توحّدِ الحركةِ في مثلِ (رايتَ زيدا الضاحكَ) فيدفعَ التوهّمَ بالمعنى المرادِ المعيّنِ لِواحدٍ من الحالين، إذِ المعنى سابقَ على التركيبِ، والجملة ليستَ وحدة قائمة بنفسِها، بل لها تعلّقَ بما قبلها وما بعدها، فالسياقَ يعيّنَ واحدا من الحالين.

واما حجّتهم في وجوبِ تنكيرِها قِياسا على وجوبِ تنكيرِ التمييزِ لِما بينهما مِنَ شبهٍ فنقول: اشترطَ جمهورَ البصريين والكسائيَ شيخَ الكوفيين، ان يكونَ التمييزَ نكرة ((لانهَ واحدَ في معنى الجمعِ، الا تراكَ إذا قلتَ: (عندي عشرون درهما)، معناهَ: عشرون مِنَ الدراهِمِ، فقد دخلهَ بهذا المعنى الاشتراكَ، فهو نكرة، ووجهَ ثانٍ ان التمييزَ يشبهَ الحال، وذلك ان كل واحدٍ منهما يذكرَ لِلبيانِ ورفعِ الإبهامِ، الا ترى انكَ إذا قلتَ: (عندي عشرون) احتملَ انواعا من المعدوداتِ، فإذا قلتَ: (درهما) او (دينارا) فقد ازلتَ ذلك الإبهامَ، واتضحَ بذكرِهِ ما كانَ متردّدا مبهما، كما انكَ إذا قلتَ: (جاء زيدَ) احتملَ ان يكونَ على صفاتٍ، فلما قلتَ: (راكبا) فقد اوضحتَ وازلتَ ذلك الإبهامَ، فلما استويا في الإيضاحِ والبيانِ استويا في لفظِ التنكيرِ، ووجهَ ثالث: ان المرادَ ما بينَ النوعَ فبينَ بالنكرةِ، لانها اخفَ الاسماءِ كما تختارَ الفتحة إذا اريدَ تحريكَ حرفٍ لِمعنى، لان الفتحة اخفَ الحركاتِ إلا ان يعرضَ ما يوجبَ العدولَ عنها إلى غيرِها))[٣١]، وايضا ان المقصودَ منه رفعَ الإبهامِ، وهو حاصل بالنكرةِ، وهي اصل، فلو عرفتَ لوقعَ التعريفَ ضائعا[٣٢].

خالفهم الكوفيون وابنَ الطراوةِ فاجازوا تعريفهَ مستدلين بقولِ راشدِ بنِ شهابٍ اليشكري:

رايتكَ لما ان عرفتَ وجوهنا صددتَ وطبتَ النفسَ عن عمرٍو

وبقولِ الشاعرِ:

علامَ مُلِئتَ الرعبَ والحربَ لم تقِدَ لظاها ولم تستعملِ البيضَ والسمرَ

---

[٢٨] انظر شرح المفصل ج٢/ ص٥٧.
[٢٩] الأشباه والنظائر ج٤/ ص١٥١.
[٣٠] انظر الكتاب ج١/ ص٣٩٦، والأشباه والنظائر ج٤/ ص١٤٩ . ١٥٠.
[٣١] شرح المفصل ج٢/ ص٧٠.
[٣٢] انظر شرح الكافية ج١/ ص٢٢٣.

وبقولِ اميّة بن ابي الصلت:

لهُ داعٍ بمكـــة مشمعِـــل واخـــرُ فوقَ رابيةٍ ينادي

إلى رَدحٍ من الشيزى ملاء لبابَ البرّ يلبكُ بالشهادِ

وبقولِ زهيرِ بن ابي سلمى:

اهوى لها اسفعَ الخدّينِ مطرقَ ريشَ القوادمِ لم ينصبْ لها شركُ

وبما جاء في الحديثِ (إن امرأة كانتْ تهراقَ الدماء)، وبقولِهِ تعالى (ومَنْ يرغبُ عنْ ملةِ إبراهيمَ إلا مَـــنْ سَـــفِهَ نفسَهُ)[٣٣]، وبقولِ العربِ (كم ناقة لكَ وفصيلها) و (سفِهَ نفسَه) و (غبنَ رايَه) و (بطِرَ عيشَه) و (والِمَ بطنَـــه) و (وفِقَ امرَه) و (رَشِدَ امرَه) و (بطِرتْ معيشتَها)، وبقولِهم في العَددِ المركبِ (احدَ عشرَ من الدراهمِ)، وفي العقودِ (عشرون من الدراهمِ) و (ما فعلتِ الخمسةَ عشرَ من الدراهمِ) و (ما فعلتِ العشرون الدرهمَ).

تاوّل البصريّون (النفس) من قولِ اليشكريّ، و(الرّعب) من قولِ الشاعرِ، و(الدماء) من الحديثِ على زيادةِ الالفِ واللامِ كما زِيدتْ شذوذا[٣٤] في قولِهِ:

باعدَ امَّ العمرِو مِنْ اسيرِها حرّاسَ ابوابٍ على قصورِها

واما المضافاتَ فقد تاوّلوا نصبَها على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ، او على إسقاطِ الجارّ، ايْ: في لبابِ البرّ، وفي ريشِ القوادمِ، وسفِهَ في نفسِهِ، وغبنَ في رايِهِ[٣٥]، او على جعْلِ (سفِهَ) بمعنى (جهِلَ) فيكون (نفسه) مفعولا به[٣٦]، واوّلوا (فصيلها) بالنكرةِ على تقديرِ: وفصيلا لها[٣٧]، وقيل: إن الاصلَ في (سفِهَ نفسَهُ) واخواتِهِ: غبنَ، والِـــمَ، وبطِـــرَ: سفِهتْ نفسُ زيدٍ، وغبنَ رأيَ زيدٍ، فلمّا حوّل الفعل عن النفسِ والرّاي واسندَ إلى زيدٍ انتصبَ ما بعدَهُ بوقـــوعِ الفعلِ عليه، لانّهُ صارَ في معنى (سفه، وغبن)، لذلك جازَ عندهم ــ اعني جمهورَ البصريّينَ والكِسائيّ ــ تقديمَ هذا المنصوبِ كما جازَ (غلامَهُ ضربَ زيدٌ)، وقال الفرّاء والكوفيّون: لما حوّل الفعل عن النفسِ مسنَدا إلى زيدٍ خرَجَ ما بعده مفسّرا للدلالةِ على كوْنِ السّفهِ والغبْنِ فيه، وكان حكمَهُ ان يكون (سفِهَ زيدٌ نفسا)، لان المفسّرَ لا يكون إلا نكرة[٣٨]ولكنّهُ تُرِكَ على إضافتِهِ ونُصِبَ كنَصْبِ النكرةِ تشبيها بها، فلا يجوزُ تقديمُهُ، لان المفسّرَ لا يتقدّمُ[٣٩].

وقالوا: واما قولُ العربِ (احدَ عشرَ من الدّراهمِ) و(عشرون من الدراهمِ) ونحوَ ذلك فليس المجـــرورُ بـــــ (من) تمييزا اصطلاحا، بدليلِ عدَمِ إفرادِهِ، لان تمييزَ العددِ المركبِ والعقودِ يجبُ فيه الإفرادُ[٤٠]، واما (ما فعلـــتِ العشرون الدرهمَ) فهذا إنما حكاهُ ابو زيدٍ الانصاريّ ولم يقل إنها لغة للعربِ، مع انهُ ممكنٌ ان يقـــال بزيـــادةِ الالفِ واللامِ فيه.[٤١]

هذا ما تاوّل به البصريّون والكسائيّ ما وقعَ من التمييزِ معرفة، ولعلّهم قد اصابوا في عدَمِ تجويزِهِم مجيئـــهُ معرفة لِعدَمِ وفرةِ المسموعِ منه، او لان وُرودَهُ كذلك لغةٌ لِبعضِ العربِ قليلة، والصحيحُ في تقعيدِ القاعدةِ بناؤها

---

[٣٣] البقرة/ ١٣٠.

[٣٤] انظر شرح جمل الزجاجي:ابن عصفور الأشبيلي ج٢/ ص٢٨٢.

[٣٥] انظر همع الهوامع ج١/ ص٢٥٢.

[٣٦] انظر شرح ألفية ابن معطي ج١/ ص٥٨١.

[٣٧] انظر شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك، ص٤٧٨.

[٣٨] وهذا قولٌ منهم عجيبٌ، فهم يجوّزون تعريفه، ويقولون بعد ذا: لا يكون المفسّر إلاّ نكرة.

[٣٩] انظر مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، مادة (سفه).

[٤٠] انظر حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ج٢/ ص١٣٩.

[٤١] انظر شرح جمل الزجاجي ج٢/ ص٢٨١.

على الوَفرةِ من الشواهِدِ لا على نُدورِها، وعلى لغةِ عامةِ العربِ لا على لغةِ قِلتِهم، ولو احتجّوا بما قلتَ لاصابوا، ولكنّهم اوجَبوا تنكيرَهُ قياسا على تنكيرِ الحالِ، وذلك باطِل، لانّهم في بابِ التمييزِ يَقيسون على الحـــالِ، كمـــا قاسوا في بابِ الحالِ على التمييزِ، فيكون كلٌ منهما مَقيسا ومَقيسا عليه في انٍ معًا ، وهذا باطِل، وقياسٌ فاسدٌ، وايضا ان الحال يجوزُ فيها التعريفُ – كما نرى بَعدَ -،واما احتِجاجُهم بوقوعِ التعريفِ فيه ضائِعا ففيهِ نظـــرٌ، الا ترى ان معنى قولِكَ: (مَليء الرجل رَعبا) – مثلا – مَغايرٌ لِمعنى قولِكَ: (مَليء الرجل الرّعَب)، فـــ (رعبـــا) في الاوّلِ عامٌ يحتمل الكثيرَ منه والقليل، والشديدَ منه والخفيفَ، على حينِ ان (الرعب) لا يحتمل إلا الكـــثيرَ منـــه والشديدَ، فهو بمَنزِلةِ قولِنا: (انتَ رجل) و (انتَ الرّجُل)، فـــ (رجل) عامٌ، على حينِ (الرجل) خـــاصٌ، فكانّـــهُ قال: انتَ الرّجُل الكامِل في الرّجولِيّةِ، على حينِ (انتَ رجل) لا يعني هذا.

قلتَ إن البصريّينَ والكسائيّ اصابوا في عدَمِ تجويزِهِم مَجيءِ التمييزِ معرفةً لِعَدَمِ وُقوعِ المسموعِ منهُ، ولكنّي ارى انه يَنبَغي الوقوفَ عند ما كان على نحوِ (سَفِهَ نفسَهُ) مِمّا الفعل فيه على وزنِ (فَعِل) وجاء التمييـــزُ بعـــدَهُ معرفةً بإضافتِهِ إلى الضميرِ، فارى ان ذا قياسٌ فيما كان كذلك، فاقول: يجوزُ ـــ قياسا مَطردا ـــ بناء (فَعِل) مـــن كل فعلٍ ثلاثيّ، سواء اكان على (فَعِل) بالاصالةِ امْ بالتحويلِ، للدلالةِ على التمييزِ، كما بَنوا (فَعَل) منه للدلالـــةِ على المدحِ او الذمّ فقالوا: (قَضُوَ الرجل زيدٌ) مَدحا لِقضائِهِ وتعجّبا منه، لذلك ارى ان يُستثنى ذا مـــن النكـــرةِ فيُقال في حَدّهِ: اسمٌ نكرة إلا المنصوبَ المضافَ إلى الضميرِ الواقعَ بعد (فَعِل). ولم ارَ احدا من النحويّينَ قال به او عَرَضَ لهُ، والله اعلَمُ.

واما تعريفُ الحالِ فلاحِظ ماذا قال الجمهورُ في الفِ ولامِ (العراك) من قولِ لبيدٍ المذكورِ، قالوا: إنها زائـــدة كزيادتِها في (الذي) و (التي)[٤٢]، وقال سيبويه:إنها زائدة كما زِيدَتْ في قولِهم: (ما يَصلَحُ بالرّجُلِ خيرٍ منـــك ان يفعل كذا)، فالالِفَ واللامَ في (الرجل) زائدة، لان النكرة لا تكون صفة لمعرفةٍ، وتاويلهُ: ما يَصلَحُ برجلٍ خـــيرٍ منك ان يفعل هذا.[٤٣]وقال ابنَ ابي الربيعِ: ((إن هذا بمنزلةِ قولِهم:

* إن الحوادث اودَى بها *

لان الحوادث والحدثانِ يَترادفانِ على مَعنًى واحِدٍ، وإذا نطقوا بالواحِدِ فكانّهم نطقوا بالاخرِ، فجرَى الكلامُ على ما يَصلَحُ في الموضعِ، وكذا قول الشاعرِ:

* المَتْ بنا الحدثانِ *

لان الحدثانِ يرادِفُ الحوادِث.))[٤٤]

وعلى فرضِ صِحةِ التسليمِ بزيادةِ الالفِ واللامِ كزيادتِها في (الذي والتي)، او كزيادتِها في (الرجل) من قولِ العربِ، او انّها بمنزلةِ (عراك)، او انّها زائدة كزيادةِ تاءِ التانيثِ، يَبقى (عراك) مُصطدِما بقياسِهم الاخـــرِ، وهـــو كونَ الحالِ مُشتقّة، و (عراك) مَصدَرٌ، وهُمْ يَمنَعون وُقوعَها مصدرا، فارى ان يُجيزوا تعريفها – كما اجازَهُ يونسُ والبغداديّون[٤٥] - مُطلقا بلا تاويلٍ اخذا بما وَرَدَ عن اهلِ اللغةِ، والله اعلَمُ.

---

[٤٢] انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ج١/ ص ٥١٦، وقال ابن هشام أيضاً بزيادتها في (العراك) و (الأول فالأول) و (الجمّاء)، انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٧٠، وبه قال المكودي، انظر شرح المكودي ج١/ ص ٣٦٤.

[٤٣] انظر الكتاب ج٢/ ص ١٣.

[٤٤] البسيط في شرح جمل الزجاجي ج١/ ص ٥١٧.

[٤٥] انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك: علي بن محمد الأشموني، ج٢/ ص ١٧٨.

نخلص مِمّا مرّ ان الحال يجوز تعريفها مطلقا بلا تاويلٍ لوفرةِ الشواهِدِ، والتمييز لا يجوز تعريفهُ إلا فيما كان مضافا منه إلى الضّمير – كما مرّ -، فإلزامهُم تنكيرَ التمييزِ قياسا على تنكيرِ الحالِ فاسدٌ، فيسقط بذلك الشّبهَ الذي بينهما في كونهما نكرتين.

واما رابعُ اوجهِ الشّبهِ بينهما، وهو كونهما رافعين للإبهام، ففيه ايضا نظرٌ، إذ إن رفعَ الإبهامِ يكادُ يشترِكُ فيه معظمُ ابوابِ النحوِ وإلا لكان لغوا، فالخبرُ يرفعُ إبهامَ المبتدا، فقولنا (زيدٌ) بدونِ ذِكرِ الخبرِ مبهمٌ غيرُ مبينٍ، إذ هو يحتمِل انواعا لا حصرَ له من الاخبارِ والصفاتِ، فقد يرادُ الإخبارُ عنه بكونِهِ نائما او مسافرا او ناجحا، وقد لا يقتصرُ على نوعٍ واحدٍ او اكثرَ منها، فإذا قلنا (مسافرٌ) رفعَ ذا الإبهامِ، فالخبرُ قد ازال إبهامَ المبتدا، وما قِيل عن الخبرِ يقال عن الفاعلِ، فلو قلنا: (نام) لشمِل كل مَنْ يتصِفُ بذي الصفةِ، فهو إذن مبهمٌ،فإذا قلنا (زيدٌ) ازيل ذلك الإبهامُ، وكذا القول في المفاعيلِ، فالمفعول به مزيل إبهامَ مَنْ وقعَ عليه الفعل، والمفعول لاجلِهِ موضحٌ سببَ وقوعِ الفعلِ، والظرفُ مبينٌ مكانَ وقوعِهِ او زمانَهُ، فهو مزيل للإبهامِ، وكذا المستثنى، إذ لو قلنا (جاء القومُ) لاحتمل المجيء القومَ جميعَهُم او معظمَهُم، كما يحتمل مجيء بعضِهِم، كما يحتمل عدمَ مجيءِ واحدٍ او اكثرَ منهم، فهذا إبهامٌ، فإذا قلنا: (إلا زيدا) علِمَ الجاؤون، وحدَدَ المتخلفون، وكذا قولنا: (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) و (ما جاء إلا زيدٌ) و (ما رايتُ إلا زيدا) و (ما سافرتُ إلا يومَ الجمعة) وغيرُها.

فإزالة الإبهامِ او رفعهُ صفة تشتركُ فيها المفاعيل وغيرُ المفاعيلِ، والإبهامُ –كما لا يخفى – انواعٌ، فتفرّدُ كل بابٍ بإزالةِ نوعٍ من ذي الانواعِ، فالخبرُ رافعُ إبهامَ المبتدا، والفاعل مبينٌ إبهامَ القائمِ بالفعلِ وتجدّدِهِ، والمفعول به مزيل إبهامَ مَنْ وقعَ عليه الفعل، والحال يبينُ إبهامَ هيئةِ وقوعِ الحدثِ مِنْ لدُنِ الفاعلِ، او وقوعِهِ على المفعولِ، او يبينُ هيئة المبتدا، والتمييزُ يبينُ إبهامَ الذاتِ او النسبةِ، وكذا البواقي، فلو كان التمييزُ والحال يشتركانِ في إزالةِ إبهامِ شيءٍ واحدٍ لكان وجهًا، ولجازَ ان يقال إنهما متشابهانِ مِنْ ذا الوجهِ، ولكنّ الامرَ ليس كذلك، فلا وجهَ للقولِ بمشابهتِهما مِنْ ذا الوجهِ، قال السيوطي: ((الفرقُ بين الحالِ والتمييزِ ظاهرٌ، لان التمييزَ مفسرٌ لِذاتِ المميّزِ، والحال ليستْ بمفسرٍ.))[٤٦]

فتشبيهُ بعضِهِم الحال بالتمييزِ فاسدٌ، لان الفرقَ بينهما واضحٌ، يقول عبدُ القاهرِ الجرجاني: ((واما الوجهُ الذي يفارقُ منه الحال التمييزَ فهو ان اصلَ الحالِ ان يكون صفة كقولِك (جاءني زيدٌ راكبا)، واصلَ التمييزِ ان يكون اسما كقولِك (امتلا الإناء ماء) و (عشرون درهما)، لان الحال هو ما يحتمِل التحوّل والتنقل، وحقيقتُها انها الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسةِ الفعلِ واقعا عليه، فإذا قلتَ (جاءني زيدٌ راكبا) فالركوبُ هيئة زيدٍ عند وقوعِ المجيءِ منه، وكذلك (ضربتُ زيدا قائما)، فالقيامُ هيئة له عند وقوعِ الضربِ عليه، وهذا المعنى بابهُ الصفاتُ، والتمييزُ يقصدُ به تبيينُ الجنسِ نحوَ ان تقول: (عشرون)، فلا يدرى من اي جنسٍ هو، فتقول: (عشرون درهما)، فيجبُ ان يكون من الاسماء، الا ترى انك لو قلتَ: (امتلا الإناء صافيا) لم يكن فيه بيانٌ، لان الصفة تصلحُ لغيرِ نوعٍ، إذِ الصفاء يوصفُ به غيرُ الماءِ مِمّا يكون في الاوانِي، فإذا جعلتَهُ تمييزا لم يكن سالكا سبيل البيانِ، وكذا لو قلتَ: (عشرون حسنا) كان على الإبهامِ، فإنما يجبُ ان تقول: (عشرون درهما) و (عشرون رجلا) ليعرفَ جنسُ مخصوصٌ، ثمّ إن اردتَ وصفَ ذلك وصفتَهُ.))[٤٧]

---

[٤٦] الأشباه والنظائر ج٤/ ص ١٥٠.

[٤٧] المقتصد في شرح الإيضاح ج٢/ ص٦٧٦.

* * *

ما يَفرقهَما:

نقول: لا يجوزُ قياسَ الحالِ على التمييزِ، ولا العكسَ، لِشبهٍ ما بينهما، لانا لا نرى هذا الشبَه، ولا نُسلمُ بما ذكروهُ مِنْ اوجهِ الشبهِ بينهما، وعلى فرضِ التسليمِ بصحةِ ما ذكروا فإن ما يفرقهما اكثرُ مِمّا يجمعهما، وقد اقروا هم بذا فقالوا: ((اعلمْ انهما قد اجتمعا في خمسةِ امورٍ[٤٨] وافترقا في سبعةٍ، فاوجهُ الاتفاقِ انهما: اسمانِ، نكرتانِ، فضلتانِ، منصوبتانِ، رافعتانِ للإبهامِ، واما اوجهُ الافتراقِ:

فاحدُها: ان الحال يكون جملة كـ(جاء زيدٌ يضحكُ)، وظرفا نحوَ (رايتُ الهلال بين السحاب)، وجارا ومجرورا نحوَ (فخرَجَ على قومِهِ في زينتِهِ)[٤٩]، والتمييزُ لا يكون إلا اسما.))[٥٠]

وهذا عجيبٌ، فهم يذكرون – تارةً – ان مِمّا يجمعهما كونُهما اسمين، ثمّ يذكرون – اخرى – ان مِمّا يفرقهما كونَ الحالِ تقعُ اسما وجملة وظرفا وجارا ومجرورا، والتمييزُ لا يقعُ إلا اسما، فكيف يكون ذا الوجهِ جامعا بينهما ومفرقا في انٍ معا ؟! فالاوجهُ مِنْ ذا ان يقال: ((إن اصلَ الحالِ ان يكون صفة كقولِكَ (جاءني زيدٌ راكبا)، واصلَ التمييزِ ان يكون اسما كقولِكَ (امتلا الإناء ماء) و (عشرون درهما) . . .))[٥١]

وقالوا: ((والثاني [يُريدُ من اوجهِ الافتراقِ]: ان الحال قد يتوقفُ معنى الكلامِ عليها كقولِهِ تعالى (ولا تمشِ في الارضِ مرحا)[٥٢] و (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى)[٥٣]، وقال:

إنما الميتُ مَنْ يعيشُ كئيبا كاسفا بالهُ قليلَ الرجاءِ

بخلافِ التمييزِ.))[٥٤]

لقد راينا ان التمييزَ ايضا يتوقفُ معنى الكلامِ عليه، بل نرى ان كل ما عدّوهُ فضلة ليس بفضلةٍ لتوقفِ معنى الكلامِ عليه، فلا يتمّ كلامُنا (ضربَ زيدٌ عمرا) فيما لو اسقطنا المفعول به (عمرا)، وكذا لو اسقطنا ظرفي الزمانِ والمكانِ والمفعول لاجلِهِ من قولِنا (ضربَ زيدٌ ابنَهُ يومَ الجمعةِ امامَ دارِهِ تاديبا)، لان السامعَ لا يدري – حينئذٍ – لِمَ ضربَهُ ومتى واينَ فيسال عن كل ذا.

وقالوا: ((والثالث [يُريدُ مِنْ اوجهِ الافتراقِ]: ان الحال مُبيّنة للهيئاتِ، والتمييزَ مُبيّنٌ للذواتِ.

والرابعُ: ان الحال تتعددُ كقولِهِ:

عليَّ إذا ما زرتُ ليلى بخفيةٍ زيارةَ بيتِ اللهِ رجلانِ حافيا

بخلافِ التمييزِ. . .

والخامسُ: ان الحال تتقدمُ على عاملِها إذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهُهُ. . .ولا يجوزُ ذلك في التمييزِ على الصحيحِ. . .

---

[٤٨] وزاد ياسين وجهاً سادساً فقال: (بقي أنهما يشتركان في أنهما يُحذفان.) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ج٢/ ص ٤٠.

[٤٩] القصص/٧٩.

[٥٠] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ج٢/ ص٥١٣.

[٥١] المقتصد في شرح الإيضاح ج٢/ ص٦٧٦.

[٥٢] الإسراء/٣٧ و لقمان/١٨.

[٥٣] النساء/٤٣.

[٥٤] مغني اللبيب ج٢/ ص٥١٣.

السادسَ: ان حقَ الحالِ الاشتقاقَ، وحقَ التمييزِ الجمودَ. . . .

السابعَ: ان تكون مؤكدة لعامِلِها نحوَ (ولّى مُدبِرا)[55] و (فتبسّمَ ضاحِكا)[56] و (لا تعثوا في الارضِ مفسدِينَ)[57] ولا يقعَ التمييزَ كذلك، فامّا (إن عِدّة الشهورِ عِندَ الله اثنا عشرَ شهرا)[58]فـ (شهرا) مؤكدَ لِما فهِمَ مِنَ (إن عِدّة الشهورِ)، وامّا بالنسبةِ إلى عامِلِهِ، وهو اثنا عشر، فمبيّنَ، وامّا ما اختارهُ المبردَ ومَنَ وافقهُ مِنَ (نعمَ الرجل رجلا زيدَ) فمردودَ، وامّا قولهُ:

تزوّدَ مِثل زادِ ابيكَ فينا فنعمَ الزادَ زادَ ابيكَ زادا

فالصحيحَ ان (زادا) معمول لـ (تزوّد)، إمّا مفعول مطلقَ إن اريدَ به التزوّدَ، او مفعول به إن اريدَ بهِ الشيء الذي يتزوّدهُ من افعالِ البرِ، وعليهما فـ (مِثل) نعتَ له تقدّمَ فصارَ حالا، وامّا قولهُ:

نعمَ الفتاة فتاة هندَ لو بذلتَ ردَ التحيةِ نطقا او بإيماءِ

فـ (فتاة) حال مؤكدة.))[59]

وعندي لا ارى بعدا في مجيءِ التمييزِ توكيدا، إذ لا ارى مانعا من ذلك، فلو سئِلتَ: بكمْ درهمٍ اشتريتَ هذا ؟ فقلتَ: بعشرينَ درهما، فـ (درهما) لم يزِل إبهامَ (عشرين) لانه واضحَ، فذِكرهُ لم يفِد إلا التوكيدَ، واعلمْ ان في المسالةِ خلافا.[60]

ومِنَ لطيفِ افتراقِهما ان المنصوبَ على الحالِ غيرَ المنصوبِ على التمييزِ وإن كانا مرفوعَينِ في المعنى، لانّك إذا قلتَ (جاءني زيدَ راكبا)، فالراكبَ هو زيدَ نفسهُ، فكانكَ قلتَ:جاءني راكبَ، فالحال مرفوعَ في المعنى كما ان التمييزَ كذلك، فلو قلتَ (تصبّبَ زيدَ عرقا) كان الاصلَ: تصبّبَ عرقَ زيدٍ، فالتمييزَ ايضا مرفوعَ في المعنى، ولكنَ على الرغمِ مِنَ ذا فهما مختلفانِ من وجهَينِ:

احدهما: ان العرقَ من قولِنا (تصبّبَ زيدَ عرقا) ليس زيدا على الإطلاقِ، وإنما هو شيء منه، وامّا (راكبا) في قولِنا (جاءني زيدَ راكبا) فهو زيدَ كلهُ، وعِبارة عنه، وليس اسما وُضِعَ على شيءٍ كالعرقِ.

والثاني: انّا إذا قلنا (تصبّبَ زيدَ عرقا) فالمعنى: تصبّبَ العرقَ، فالفعل للعرقِ على الحقيقةِ وليس للبدنِ فيهِ شيء، لان العرقَ هو المتصبّبَ، وليس لِزيدٍ حظَ في الفعلِ، فهو كقولِنا (حسُنَ زيدَ وجها) و (حسُنَ عمرو غلاما) فالفعل فيهما لِلوجهِ والغلامِ وليس لِزيدٍ وعَمرٍو حظَ في ذلك، وامّا إذا قلنا (جاءني زيدَ راكبا) فالامرَ على العكسِ مِنَ ذا، لان الفعل في الحقيقةِ لِزيدٍ و (راكبا) تابعَ له وعِبارة عنه.[61]

ويمكِنَ ان نضيفَ وجها ثالثا على ذينِ الوجهَينِ فنقول: إن المنصوبَ في بابِ الحالِ في حكمِ المفعولِ المحضِ، وليس كذلك المنصوبَ في بابِ التمييزِ،لانّا إذا قلنا (جاءني زيدَ راكبا) كان الفعل لزيدٍ على الحقيقةِ، فهو فاعل المجيءِ لفظا ومعنى، وكان المنصوبَ تابعا له، فالفعل قد استوفى فاعلهُ لفظا ومعنى والمنصوبَ بعدهُ في حكمِ المفعولِ المحضِ كما في نحوِ (ضربَ زيدَ عمرا)، ولكنَ إذا قلنا (تصبّبَ زيدَ عرقا) كان الفعل للعرقِ على الحقيقةِ،

---

[55] النمل/١٠ والقصص/٣١.
[56] النمل/١٩.
[57] البقرة/٦٠ والأعراف/٧٤ وهود/٨٥ وغيرها.
[58] التوبة/٣٦.
[59] مغني اللبيب ج٢/ ص٥١٣ – ٥١٦.
[60] انظر مجيب الندى إلى شرح قطر الندى ج٢/ ص١٤٦ . ١٤٧.
[61] انظر المقتصد في شرح الإيضاح ج٢/ ص٦٩١.

وليس لِزيدٍ حظ فيه، ولكنّ العرَقَ فاعل معْنًى لا لفظا، فهو بمنزلةِ الفاعِلِ، وزيدٌ فيه فاعل لفظا لا معْنًى، فالفعل قبل التمييزِ قد استَوفى فاعلهُ لفظا لا معْنًى، وفي بابِ الحالِ قد استَوفاهُ لفظا ومعْنًى، ومِنْ ثمّ جازَ تقديمُ المنصوبِ في بابِ الحالِ لانّه في حكمِ المفعولِ ولم يجُزْ تقديمُهُ في بابِ التمييزِ لانّه بمنزلةِ الفاعلِ معْنًى كما لم يجُزْ تقديمُهُ في بابِ الصفةِ المشبّهةِ، إذ لا يُقال (وَجْهَهُ حسَنٌ) على إرادةِ: حسُنَ وَجْهُهُ، لانّه بمنزلةِ الفاعلِ.[٦٢]

وايضا يفترِقانِ في معناهما، فالتمييزُ بمعنى (مِنْ) والحالُ بمعنى (في)[٦٣]فمعنى قولِنا (جاء زيدٌ راكبا): جاء زيدٌ في حالِ الرّكوبِ، فوُقوعُ الفعلِ كانَ في حالِ الرّكوبِ لذلك كانَ لها شبَهٌ بالمفعولِ فيه وبخاصّةٍ ظرفُ الزمانِ لانّهما تُقدّرُ بـ (في) كما انّ ظرفَ الزمانِ يُقدّرُ بـ (في)[٦٤]لذلك عبّرَ سيبويهِ عن بابِ الحالِ بقولِهِ: (هذا بابُ ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فينْتَصِبُ وهو حالٌ وقَعَ فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ)[٦٥]، وقال السيرافي: ((ضَمّنَ سيبويهِ هذا البابَ ما ينْتَصِبُ لانّه حالٌ، وفرّقَ بينه وبين ما ينْتَصِبُ لانّه مفعولٌ ثانٍ، مِنْ قِبَلِ انّ الحالَ إنّما هي وَصْفُ من اوصافِ الفاعلِ او المفعولِ في وَقتِ وُقوعِ الفعلِ منه.))[٦٦]

تكلّمْنا على ما يجْمَعُ بين الحالِ والتمييزِ وما يفرّقهُما مطرحين المعنى الذي قصَدَهُ المتكلّمُ، غيرَ ملتفِتينَ إلى ما ارادَهُ المنشِيء، وكانَ الكلامُ تطبيقَ لِما وُضِعَ مِنْ ضوابطَ، والتزامَ بما قعّدَ مِنْ قواعدَ مجرّدا من صاحبِهِ وما رمى إليه مِنْ غرَضٍ، والصوابُ انْ يكونَ لِلمعْنى المقامَ الاوّلَ، والاعتبارَ الاكبرَ، ثمّ يأتي – بعْدَ – ما قعّدَ وما وَضَعَ، ولكنّهم عكسوا فكانَ اختِلافهُم، انظرْ إلى ما قالوا في الاصْلِ المنصوبِ بعد الفرْعِ في نحْوِ (هذا خاتمٌ حديدا، وبابٌ ساجا، وثوبٌ خزّا) فإنّ الخاتمَ فرعُ الحديدِ من جهةِ انّهُ مَصوغٌ منه، فالحديدُ هو الاصْلُ، والخاتمُ مُشتقٌ منه، فهو فرْعُهُ بهذا الاعتبارِ، والبابُ فرعُ الساجِ، والثوبُ فرعُ الخزّ، قال سيبويهِ: إنّ المنصوبَ في مِثلِ ذا حالٌ، لانّ الخاتمَ ليس بمقدارٍ يُقدّرُ به الحديدُ، وكذا البابُ والثوبُ، وإنّما ذهَبَ إلى كوْنِهِ حالا استِدْلالا بوُقوعِهِ تابعا في نحْوِ (هذا خاتمٌ حديدٌ)، فالتابعُ نعْتٌ، لانّ الحديدَ والسّاجَ والخزّ إنّما جيءَ به لِبيانِ جِنْسِ الخاتمِ والبابِ والثوبِ، فهو بمنزلةِ (جاءني هذا الرجل)، فالرجل إنّما جيءَ به لِبيانِ الجِنْسِ، لانّ المبْهَمَ اوّلَ ما ينْبَهِمُ فيه جِنْسُهُ، وكذلك الخاتمُ والبابُ والثوبُ اوّلَ ما ينْبَهِمُ فيها جِنْسُها، فقد جرَى هذا كلّهُ مجْرَى الصّفاتِ المشتقاتِ نحْوَ قولِكَ (جاءني زيدٌ العاقلُ)، لانّ العاقلَ إنّما جيءَ به لِبيانِ وَصْفِ زيدٍ.[٦٧]وقِيلَ: كلّ نكرةٍ وقعَتْ نعْتا وانْتَصبَتْ عن المعرفةِ في نحْوِ (هذا خاتمُكَ حديدا) فهو حالٌ[٦٨]، وقال المبرّدُ: إنّما هو تمييزٌ، وخطّا انْ يكونَ حالا[٦٩]بدلالةِ جُمودِهِ ولزُومِهِ

---

[٦٢] انظر الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، ج٢/ص٣٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح. ج٢/ ص٦٩٥-٦٩٦.
[٦٣] انظر شرح المفصل ج٢/ ص٧٠، وشرح ألفية ابن معطي ج١/ ص٥٧٣.
[٦٤] انظر شرح المفصل ج٢/ ص٥٥، وانظر أيضاً المقتصد في شرح الإيضاح ج١/ ص٦٧١ – ٦٧٢.
[٦٥] الكتاب ج١/ ص٤٤.
[٦٦] شرح الكتاب للسيرافي ج١/ ص٤٤.
[٦٧] انظر الكتاب ج٢/ ١١٧ – ١١٨، وانظر أيضاً البسيط في شرح جمل الزجاجي ج٢/ ص٨٩٨ – ٨٩٩.
[٦٨] انظر حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ج١/ص ٣٩٦.
[٦٩] انظر شرح السيرافي ج٢/ ص١١٧، هذا ما نسبه السيرافي إلى المبرد، وما في المقتضب مخالفٌ لما نُسِبَ إليه، فقد جاء فيه: ((فأمّا قولهم (هذا خاتمٌ حديداً) على الحال فتأويله أنك نبّهت له في هذه الحال، فإنْ قلتَ: الحالُ بابها الانتقال نحو (مررتُ بزيدٍ قائماً)، قيل: الحال على ضربين: فأحدهما التنقل، والآخرُ الحال اللازمة، وإنما هي مفعول، فاللزوم يقع لما في اسمها لا لما عمل فيها، فمن اللازم قوله عزّ وجلّ (فكان عاقبتهما أنهما في النار= =خالدين فيها)، فالخلود معناه البقاء، وكذلك (وأما الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدين فيها) فهذا للاسم لا لما عمل فيه.)) المقتضب ج٣/ ص٢٦٠.

وتنكيرِ ما قبلهُ وحسنِ ظهورِ (مِنْ) معه[٧٠]، واختارَ الزجاجيّ كونَهُ تمييزا[٧١]، وقال ابنُ السراجِ: إن كان ما قبلـــهُ معرفة فهو حال لا غيرَ.[٧٢]

نقول: لو اعتبرَوا المعنى ما اختلفوا بلِ اتفقوا على جوازِ كونِ هذا المنصوبِ حالا وتمييزا على حسبِ مـــرادِ المتكلمِ، فالمعنى - بإرادةِ الحاليّةِ -:هذا خاتم حال كونِهِ حديدا، اوْ:ان الخاتم المصوغ من الحديدِ تكسّرَ وصـــارَ قطعة من الحديدِ بعد زوالِ هيئةِ الخاتمِ، والمعنى - بإرادةِ التمييزِ -:هذا خاتم مصوغ من الحديدِ، ايْ:جنسهُ حديدٌ، او: هذا حديدٌ بمقدارِ خاتمٍ، كما قالوا (عندي رطل زيتا) بمعنى: عندي زيتٌ بمقدارِ رطلٍ، وما قيل عن الحديدِ يقال عن البابِ والثوبِ، والله اعلمُ.

وعلّل سيبويهِ كونَهُ حالا بقولِهِ: ((لان الجبّة ليستْ بمقدارٍ يُقدّرُ به الخزّ فيجْري مجْرى راقودٍ ونحْي والإنـــاءِ وعشرينَ.))[٧٣]، ثمّ يقول في بابِ التمييزِ: ((ومع ذلك انكَ إذا قلتَ (لي مِثلهُ) فقد ابْهمْتَ، كما انك إذا قلـــتَ (لي عشرون) فقد ابْهمْتَ الانواعَ، فإذا قلتَ: درهما، فقد اخْتصصْتَ نوعا، وبه يُعْرفُ من ايّ نوعٍ ذلك العددُ، فكذلك (مِثلهُ) هو مُبْهمٌ يقعُ على انواعٍ: الشجاعة، والفروسيّة، والعبيدُ.))[٧٤]

اقول: اليستْ (جبّتك) في قولِنا (هذهِ جبّتك خزّا) مُبْهمة تقعُ على الانواعِ: على الحريرِ وعلى الصوفِ وعلى الخزّ ؟ فإذا قلتَ: خزّا، فقدِ اخْتصصْتَ نوعا، وبه عُرِفَ مِنْ ايّ نوعٍ تلك الجبّة، وما قلناهُ في ذا يُقال في (هـــذا خاتمٌ حديدا، وبابٌ ساجا، وثوبٌ خزّا)، والله اعلمُ.

وكما اخْتلفوا في هذا الاصْلِ منصوبا كذلك اخْتلفوا فيه تابعا ما قبلهُ في نحْوِ (هذا خاتمٌ حديدٌ، وبابٌ ساجٌ، وثوبٌ خزٌ)، فهو عند سيبويهِ نعْتٌ، كما ذكرْنا، وعند الزجّاجيّ بدَلٌ مِمّا قبلهُ بدَلُ شيْءٍ مِنْ شيْءٍ، وهما لِعَـــيْنٍ واحدةٍ مُسْتدِلا بقِلةِ مَجيئِهِ تابعا، لان النعْتَ بالاسماءِ الجامدةِ قليل في كلامِ العربِ[٧٥]، وردّ بان المعنى ليس علـــى البدَليّةِ بل على سنَنِ الاوّلِ[٧٦]،وعند اخرينَ عطفَ بيانٍ[٧٧]، وردّ بالتخالفِ في التعريفِ في (هذا خاتمُكَ حديدا).[٧٨]

لقد اخْتلفوا - كما راينا – في الاصْلِ المنصوبِ بعد الفرْعِ، ولكنّهم اتّفقوا على ان الفرْعَ المنصـــوبَ بعـــد الاصْلِ في نحْوِ (عندي فِضّة خاتما، وحديدٌ سيفا) حال لا غيرَ، وكذا ما كان مِنْ نوْعِ ما قبلهُ نحْوَ (عندي حلـــيٌ خاتما)، فالخاتم نوعٌ من الحليِ.[٧٩]

وعندي كلٌ منهما يحْتمِلُ الحال والتمييزَ كما احْتملهُ الاصْلُ المنصوبُ بعد الفرْعِ، والمعنى على إرادةِ الحاليّةِ: عندي الفِضّة حال كونِها خاتما، والحديدُ حال كونِهِ سيفا، والحليُ حال كونِهِ خاتما، وعلى إرادةِ التمييزِ: عنـــدي فِضّة مصوغ منها خاتم، او عندي فضة مقدارَ خاتمٍ، وعندي حديدٌ مصوغ منه سيفٌ، او عندي حديـــدٌ مقـــدارَ سيفٍ، وعندي حليٌ نوعَ خاتمٍ، لانه إذا قلنا: عندي فضة، سبَقَ إلى ذِهْنِ السامعِ كل الانواعِ الـــتي يُمْكِـــنُ ان

---

[٧٠] انظر حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: يس بن زين الدين العليمي الحمصي ج١/ ص٣٩٦.
[٧١] انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ج٢/ ص٨٩٩.
[٧٢] انظر الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ج١/ ص٢٢٦.
[٧٣] شرح الكتاب للسيرافي ج٢/ ص١١٧.
[٧٤] الكتاب ج٢/ ص١٧٢.
[٧٥] انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ج/ ص٨٩٨ – ٨٩٩.
[٧٦] انظر حاشية يس على شرح التصريح ج١/ص٣٩٦.
[٧٧] انظر شرح التصريح على التوضيح ج١/ ص٣٩٦.
[٧٨] انظر حاشية يس على شرح التصريح ج١/ ص٣٩٦.
[٧٩] انظر شرح الكافية ج١/ ص٢٠٨.

يَصاغ من الفِضّةِ، ولما قلنا: خاتما، ازلنا ذلك الإبهام، لاننا حدّدنا النوعَ الذي صِيغ من الفضةِ، وكـذا (سـيفا وخاتما) من: (عندي حديدٌ سيفا) و(عندي حَليٌ خاتما)، والله اعلمُ.

قال السيوطيّ في الهمْعِ: ((متى صَحّ الإخبارُ بالتمييزِ عَمّا قبلهُ نحوَ (كرُمَ زيدٌ ابا) فإنهُ يَصِحّ ان يَقعَ ابٌ خبرا لزيدٍ فنقول (زيدٌ ابٌ) فلكَ فيه وَجْهانِ: عَوْدُهُ إليه بان يكون هو الابَ، ايّ: ما اكرَمَهُ من ابٍ، وعلى هـذا لا يكون منقولا من الفاعلِ ويجوزُ دُخول (مِنْ) عليه، وعَوْدُهُ إلى مَلابسِهِ المقدّرِ بان يكون الابَ ابا زيدٍ لا زيدا نفسَهُ، ايّ: ما اكرَمَ اباهُ، وعلى هذا يكون منقولا من الفاعلِ، ولا يجوزُ دُخول (مِنْ) عليه، وإن دل التمييزُ على هيئـةٍ وعُنِيَ به الاوّل نحوَ (كرُمَ زيدٌ ضيفا)، إذا اريدَ ان زيدا هو الضيفُ، جازَ ان يكون (ضيفا) منصوبا على الحـالِ لِدلالتِهِ على هيئةٍ، وعلى التمييزِ لِصلاحِيَةِ (مِنْ)، ويجوزُ حينئذٍ إظهارُ (مِنْ) معه، وهو الاجْوَدُ رَفعا لِتوَهّمِ الحاليـةِ نحوَ (كرُمَ زيدٌ من ضيفٍ)، فإن لم يُعَنَ به الاوّل على قصْدِ (كرُمَ ضيفُ زيدٍ) تعيّنَ النصْبُ تمييزا وامْتنعَتِ الحالية، ولم يَجُزْ دخول (مِنْ) عليه، لانهُ فاعل في الاصْلِ.))[80]

ظاهِرُ كلامِ السيوطيّ يَدُلّ على ان (ابا) في (كرُمَ زيدٌ ابا) لا يَحْتَمِل إلا ان يكون تمييزا، سَواء اكان (زيدٌ) هو الابَ ام كان الابَ ابا زيدٍ، ايّ: سَواء اكان الكريمَ زيدا نفسَهُ امْ كان اباهُ، على حينِ ان (ضيفا) يحتمل ان يكون حالا إذا كان الكريمَ هو زيدا نفسَهُ، ويحتمل ان يكون تمييزا إذا كان الكريمَ هو الضيفُ.

وانا لا ارى فرْقا بين (ابا) و (ضيفا) في القولين، فيجوزُ في (ابا) ما جازَ في (ضيفا) من الحالِيّةِ والتمييـزِ، لان كلا منهما يَصِحّ الإخبارُ به عَمّا قبلهُ فيُقال فيهما (زيدٌ ابٌ) و (زيدٌ ضيفٌ)، كما ان كلا منهما يَدُلّ على الهيئةِ، لان زيدا قد يكون ابا لِعَمْرٍو – مثلا – وهو في نفسِ الوَقتِ عَمّ لخالدٍ وجَدّ لمحمدٍ، فهذا كلهُ هيئة، وكذا (ضيفا)، إذ قد يكون زيدٌ ضيفا في غيْرِ بيتِهِ ولا يكون كذلك في بيتِهِ، لذلك نقول: إن (ابا) في قولنا (كرُمَ زيدٌ ابا) وكان الكريمَ زيدا نفسَهُ، يحتمل ان يكون حالا ويحتمل ان يكون تمييزا، والمعنى – على الاوّلِ –: كرُمَ زيدٌ حال كوْنـهِ ابا، وعلى الثاني: ما اكرَمَ زيدا ابا، اي: ما اكرَمَهُ مِنْ ابٍ، وإذا كان الكريمَ ابا زيدٍ لا زيدا لم يكـنْ إلا تمييـزا، والمعنى: ما اكرَمَ ابا زيدٍ.

ونقول (حَسُنَ زيدٌ كاتبا)، فإذا كان الكاتبَ هو زيدا نفسَهُ احْتَمَل ان يكون حالا والمعنى: حَسُنَ زيدٌ حـالَ كوْنِهِ كاتبا، واحتمَل ان يكون تمييزا، والمعنى: ما احْسَنَ زيدا كاتبا، ايّ: ما احْسَنَهُ مِنْ كاتبٍ، وإذا كان الكاتبَ غيْرَ زيدٍ لم يكنْ إلا تمييزا والمعنى: ما احْسَنَ كاتبَ زيدٍ، وكذا (طابَ زيدٌ اخا) و (طابَ زيدٌ ابوَة).

واما إذا قلنا (طابَ زيدٌ دارا، او عِلما، او نفسا) و (كفى زيدٌ رجلا)، لم يكن (دارا) و(عِلمـا) و(نفسـا) و(رجلا) إلا تمييزا، لان الفعل لا يجوزُ ان يكون إلا للدّارِ والعِلمِ والنفسِ، وايضا لا يَصِحّ ان يَقعَ التمييزُ خبرا عَمّا قبلهُ، فلا يُقال (زيدٌ دارٌ) ولا (زيدٌ عِلمٌ) ولا(زيدٌ نفسٌ)، ولان (رجلا) في (كفى زيدٌ رجلا) هو نفسُ زيدٍ، وليس في تقسيمِ السيوطيّ شَيْءٌ مِنْ ذا، والتقسيمُ الصّحِيحُ هو ما اوْرَدَهُ غيْرُهُ، قالوا: ((إمّا ان يكون نفسُ ما انْتَصَـبَ عنه لا غيْرَ نحوَ (كفى زيدٌ رجلا) و(لله درّ زيدٍ رجلا)، فـ (رجلا) هو زيدٌ لا غيْرُ، ونَعْنِي بما انْتَصَبَ التمييـزَ عنه الاسْمَ الذي اقِيمَ مَقامَ التمييزِ حتى صارَ التمييزُ بسَبَبِ قِيامِ ذلك الاسْمِ مَقامَهُ فضْلة كـ (زيد) في (طابَ زيدٌ نفسا) فإن الاصْل: طابتْ نفسُ زيدٍ، وكـ (الارض) في قولِهِ تعالى (وفجّرْنا الارْضَ عُيونا)[81]فإن اصْلهُ: فجّرنـا

[80] همع الهوامع ج١/ ص٢٥١ – ٢٥٢.
[81] القمر/٢.

عيون الارضِ، وكذا (كفى زيدَ رجلا) كان في الاصلِ: كفى رجل هو زيدَ، وإمّا ان يَصلحَ ان يكـــون نفســـهُ ومتعلقهُ نحوَ (طابَ زيدَ ابا)، يجوزُ ان تُريدَ بـــ (ابا) نفسَ زيدٍ، وان تُريدَ اباهُ، وإمّا ان لا يَصلحَ ان يكون نفسهُ بل يكون صِفة نفسهِ لا غيرَ نحوَ (طابَ زيدَ عِلما)، وإمّا ان يَصلحَ ان يكون صِفة نفسهِ وصِفة متعلقِهِ نحوَ (طابَ زيدَ ابوّة)، يجوزُ ان يكون المعنى: طابتَ ابوّتهُ لِغيرِهِ، او طابتَ ابوّة ابيهِ، وإمّا ان لا يَصلحَ ان يكون نفسهُ ولا صِفة نفسهِ بل يكون متعلقا له لا غيرَ نحوَ (طابَ زيدَ دارا).))[٨٢]

فإذا قلنا (زيدَ احسنَهم كاتبا) احتمَل ان يكون الكاتبَ هو زيدا نفسهُ، واحتمَل ان يكون الكاتبَ غيرَهُ، فعلى الاوّلِ يجوزُ في (كاتبا) ان يكون حالا على معنى: زيدَ احسنَهم حال كونِهِ كاتبا، وان يكون تمييزا، والمعنى: زيدَ ما احسنَهم كاتبا، ايّ: ما احسنَهُ مِنْ كاتبٍ، لانهُ لو قلنا (زيدَ احسنَهم) لتبادَرَ إلى ذِهنِ السامعِ ســـؤال:فيمَ زيـــدَ احسنَهم؟ فإذا قلنا (كاتبا) زال ذلك الإبهامَ، وعلى الثاني لا يكون إلا تمييزا، والمعنى: كاتبَ زيدٍ احســـنَ مِـــنْ كتابِهم، ففي الاوّلِ مَدحَ لزيدٍ، فهو الاحسنَ لانهُ هو الكاتبَ، وفي الثاني مَدحَ لِكاتبِهِ، لانهُ هو الاحسنَ ولـــيس زيدا، وكذا قولنا (زيدَ افرهَ عبدا).

امّا إذا قلنا (ما احسنَ زيدا متحدّثا) لم يكنِ المتحدّثَ إلا زيدا ولكنهُ يحتمِل ان يكون حالا وان يكون تمييزا، والمعنى على الاوّلِ: ما احسنَهُ حال كونِهِ متحدّثا، فقد اوقعنا التعجّبَ منه ومدحَه في حالِ التحدّثِ، والمعنى على الثاني: ما احسنَهُ مِنْ متحدّثٍ، فقد اوقعنا التعجّبَ والمدحَ في ذاتِهِ،فقد مدحناهُ على العمومِ كما نقول: ما احسنَهُ مِنْ رجلٍ، وكفى به رجلا.

قالوا: ((إن التمييزَ ينصبَ بعد ما دلّ على تعجّبٍ. . . .وإن ذلك غيرَ خاصّ بالصيغتيْنِ المصوغتيْنِ للتعجّبِ وهي (ما افعلهُ) و (افعِل بِهِ)، فدخَل في ذلك ما افهَمَ التعجّبَ مِنْ غيرِ الصيغتيْنِ المذكورتيْنِ نحوَ (ويْلهُ رجـــلا) و (ويْحهُ إنسانا)[٨٣]و (للهِ دَرّهُ فارسا) و (حسبُكَ به كافلا) ونحوَ ذلك.))[٨٤]وقال سيبويهِ: ((هذا بابُ ما يَنتصِـــبُ انتِصابَ الاسمِ بعد المقاديرِ وذلك قولك: (ويْحهُ رجلا) و (للهِ دَرّهُ رجلا) و (حسبُكَ به رجلا) وما اشبَهَ ذلـــك، وإن شِئتَ قلتَ: (ويْحهُ مِنْ رجلٍ) و (حسبُكَ به مِنْ رجلٍ) و (للهِ دَرّهُ مِنْ رجلٍ) فتدخُل (مِنْ) ههُنا كدخولِها في (كم) توكيدا، وانتصَبَ الرجل لانهُ ليس من الكلامِ الاوّلِ، وعَمِل فيه الكلامَ الاوّل، فصارتِ الهاء بمنزِلةِ التنوينِ، ومع هذا ايضا انك إذا قلتَ: ويْحهُ، فقد تعجّبتَ وابهَمتَ مِنْ ايّ امور الرجل تعجّبتَ، وايّ الانواعِ تعجّبتَ منه، فإذا قلتَ: فارسا وحافظا، فقدِ اختصصتَ ولم تُبهِمْ، وبيّنتَ في ايّ نوعٍ هو.))[٨٥]

اختلفَ النحاة في هذا المنصوبِ الدالِ على التعجّبِ كما في نحوِ (للهِ دَرّهُ فارسا) و (ما احسنَ زيدا متحدّثا) و (ويْحَ زيدٍ رجلا)، فاكثرُهم على انهُ تمييز[٨٦]لِما فيه مِنْ إبهامٍ ثمّ تبيينٍ، لانهُ لما قلتَ (للهِ دَرّهُ) او (ما احسنَهُ) او (ويْحهُ)، فقد تعجّبتَ منه، ولكنك ابهَمتَ فلم تبيّنْ مِنْ ايّ امورِهِ تعجّبتَ، فإذا قلتَ: فارسا او متحدّثا او رجلا، دلّلتَ على انك متعجّبٌ منه في فروسيّتِهِ او تحدّثِهِ او رجولِيّتِهِ دون تقييدِ التعجّبِ بوقتِ فروسيّتِهِ او تحدّثِـــهِ او

---

[٨٢] شرح الكافية ج١/ ص٢٢٠.

[٨٣] الويلُ:وادٍ في جهنّم، ويقال ذلك لمن وقع في مهلكة يستحقّها، وويْحَ: كلمةُ ترحُّمٍ تقال لمن وقع في مهلكة لا يستحقّها، وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة. انظر حاشية ابن حمدون ج١/ ص١٧٨.

[٨٤] شرح المكودي ج١/ص ٣٩١.

[٨٥] الكتاب ج٢/ ص١٧٤.

[٨٦] انظر الكتاب ج٢/ ص١٧٤، والمقتضب ج٣/ ص٣٥، وشرح السيرافي ج٢/ ص١٧٤.

رَجولِيّتِهِ، فقد اطلقتَ التعجّبَ منه، والاخرون على انّهُ حال، والمعنى: ما اعجبَهُ في حالِ كونِهِ فارسا او متحدّثا او قائما بما يثبتُ رَجولِيّتَهُ، ورجّحَ ابنَ الحاجبِ كونَهُ تمييزا، قال: لان مَدحَهُ مطلقا بالفروسيّةِ او التحدّثِ او الرّجولِيّةِ، فإذا جُعِلَ حالا فقدِ اختصَّ المدحَ وتقيّدَ بحالِ فروسيّتِهِ وتحدّثِهِ ورَجولِيّتِهِ،، وقال الرضيّ: ((وانا لا ارى بينهما فرقا، لان معنى التمييز: ما احسنَ فروسيّتَهُ، فلا يمدحُهُ في غيرِ حالِ الفروسيّةِ إلا بها، وهذا المعنى هو المستفادُ مِنَ (ما احسنَهُ في حالِ فروسيّتِهِ)، وتصريحُهُم بـ (مِنَ) في (للهِ دَرُّكَ مِنَ فارسٍ) دليل على انّهُ تمييزٌ.))[87]

فقد رجّحَ ابنَ الحاجبِ التمييزَ لان جعلَهُ حالا يقيّدُ المدحَ ويختصّهُ بحالِ الفروسيّةِ والتحدّثِ والرّجوليّةِ، على حينِ ان جعلَهُ تمييزا يُطلِقُ التعجّبَ والمدحَ بالفروسيّةِ والتحدّثِ والرّجوليّةِ، وامّا الرضيّ فلا يرى بينهما فرقا لان المعنى عنده انّهُ متعجّبٌ مِنَ فروسيّتِهِ وتحدّثِهِ سواء اكانَ متلبّسا بالفروسيّةِ والتحدّثِ امْ لم يكنْ متلبّسا. وعندي هذا غيرُ صحيحٍ، لان الكلامَ يحتملُ معنيَيْنِ، معنى الحالِ، ومعنى التمييزِ، ومعنى الحالِ: انّنا نمدحُهُ ونتعجّبُ منه حالَ كونِهِ فارسا ومتحدّثا، ومعنى التعجّبِ: انّنا نمدحُهُ ونتعجّبُ منه مطلقا، لانّنا نمدحُ ونتعجّبُ من حالٍ دون حالٍ، نقول: (ما احسنَ زيدا فارسا وما اقبحَهُ راجلا) و (ما احسنَ زيدا شاعرا وما اقبحَهُ متحدّثا)، فالحالُ ههنا لازمةٌ غيرُ متنقلةٍ كما في نحوِ (دعوتُ اللهَ سميعا) و (خلقَ اللهُ الزرافةَ يديْها اطولَ مِنْ رِجليْها)، وامّا استدلالُ الرّضيّ على كونِهِ تمييزا بصحّةِ دخولِ (مِنَ) عليه فباطلٌ، لانّهُ لما كانَ الكلامُ محتملا للمعنيَيْنِ ادخلوا (مِنَ) ليريدوا به التمييزَ لا غيرَ، فـ (فارسا) مِنْ قولِنا (للهِ دَرُّكَ فارسا) يحتملُ ان يكونَ حالا وان يكونَ تمييزا، فإذا قلنا (للهِ دَرُّكَ مِنَ فارسٍ) لم يكنْ إلا تمييزا، ويؤيّدُ ما ذهبْنا إليه قولُ ابنِ السرّاجِ: ((فامّا قولُهُم (حَسْبُكَ بزيدٍ رجلا) و (اكرِمْ به فارسا) وما اشبَهَ ذلك، ثم تقول (حَسْبُكَ به مِنْ رجلٍ) و (اكرِمْ به مِنْ فارسٍ) و (للهِ دَرُّهُ مِنْ شاعرٍ)... فالفصلُ بينهما ان الاوّلَ [يُريدُ المنصوبَ] كانَ يلتبسُ فيه التمييزُ بالحالِ، فادخلتْ (مِنَ) لِتخلّصَهُ للتمييزِ... فدخولُ (مِنَ) قد ازالَ الشكَّ.))[88]، ويقولُ ابنُ يعيشَ في جوازِ دخولِ (مِنَ) ههنا وامتناعِهِ في نحوِ (هو اقرَءُ منكَ مِنْ عبدٍ) و (عندي عشرون من عبدٍ) لان ((هذا الموضعَ ربّما التبسَ فيه التمييزُ بالحالِ، فاتوا بـ (مِنَ) لِتخلّصَهُ للتمييزِ، الا ترى انّكَ إذا قلتَ (ويحَهُ رجلا) و (للهِ دَرُّهُ فارسا) و (حَسْبُكَ به ناصرا) جازَ ان تعنيَ في هذه الحالِ، فلمّا كانَ قد يقعُ فيه لبسٌ مشتبهيْنِ فصلَ بينهما بدخولِ (مِنَ).))[89]

وكما اختلفوا في المنصوبِ الدّالِ على التعجّبِ كذلك اختلفوا في المنصوبِ في بابِ المدحِ والذمِّ في نحوِ (نِعْمَ فارسا زيدٌ) و (بئسَ راكبا عمرٌو) و (حبّذا فارسا زيدٌ) و (لا حبّذا راكبا عمرٌو)، فاكثرُ النحاةِ على ان المنصوبَ بعد (نِعْمَ و بئسَ) تمييزٌ[90]، لان في فِعْلِ المدحِ والذمِّ فاعلا اضمرَ قبل ان يتقدّمَهُ ظاهرٌ فلزمَ تفسيرُهُ بالنكرةِ ليكونَ هذا التفسيرُ في تبيينِهِ بمنزلةِ تقدّمِ الذكرِ له، والاصلُ في كلِّ مضمرٍ ان يكونَ بعد الذكرِ، والمضمرُ ههنا (الفارسَ) في (نِعْمَ فارسا) و (الراكبَ) في (بئسَ راكبا) فاستغنيَ عنه بالنكرةِ المنصوبةِ التي فسّرتْهُ، لان كلَّ مبهمٍ من الاعدادِ إنّما يُفسّرُ بالنكرةِ المنصوبةِ، وتُنصَبُ النكرةُ ههنا على التمييزِ[91]، وقيلَ: لا ضميرَ في (نِعْمَ و بئسَ) وإنّما الفاعلُ هو المخصوصُ المرفوعُ، والاصلُ: نِعْمَ الفارسُ زيدٌ، وبئسَ الراكبُ عمرٌو، فحُوّلَ إسنادُ (نِعْمَ) و (بئسَ) عن

---

[87] شرح الكافية ج١/ ص٢٢٢.
[88] الأصول ج١/ ص٢٢٦ – ٢٢٧.
[89] شرح المفصل ج٢/ ص٧٣. وبنحوٍ من ذا قال السيوطي، انظر همع الهوامع ج١/ ص٢٥٢.
[90] انظر شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ج٢/ ص١٦٢.
[91] انظر شرح المفصل ج٧/ ص١٣١.

الفارسِ والرّاكبِ إلى (زيد) و (عمرو) فنصبَ الفارسَ والراكبَ على التمييزِ بعد تنكيرِهما[٩٢]، وقيل: إنهُ حال[٩٣]، ويصيرُ المعنى على ما ذهبوا: امتدحَ زيدا حال كونِهِ فارسا، واذمَّ عمرا حال كونِهِ راكبا. واما المنصوبُ بعد (حبّذا) فاكثرهم ايضا على انهُ تمييزٌ، وقيل: إن كان جامدا فهو تمييزٌ، وإن كان مشتقا جازَ ان يكون حالا.[٩٤]

وعندي ان المنصوبَ في ذا البابِ لا ينصُّ على انهُ تمييزٌ ليس غيرَ، ولا انهُ حال ليس غيرَ، وإنما بحسبِ المعنى، فـ (فارسا) في (حبّذا فارسا زيدٌ) يجوزُ ان يكون تمييزا على معنى: حبّذا زيدٌ إنهُ فارسٌ جيّدٌ، كما تقول (للهِ درّ زيدٍ فارسا) و (للهِ درّهُ رجلا) و (ويحهُ رجلا)، ويجوزُ ان يكون حالا على معنى: حبّذا زيدٌ حال كونِهِ فارسا، واما في (نعمَ فارسا زيدٌ) فيكون المعنى على مذهبِ منْ يجعلُ المخصوصَ فاعلا: نعمَ زيدٌ إنهُ فارسٌ جيّدٌ، ونعمَ زيدٌ حال كونِهِ فارسا، والحال ههنا لازمةٌ غيرَ منتقلةٍ – كما قلنا -، واما على مذهبِ منْ يضمرُ فاعل (نعمَ) فيكون المعنى: نعمَ الفارسُ حال كونِهِ فارسا زيدٌ، والحال ههنا منتقلة غيرَ لازمةٍ لتقييدِها بالحدثِ، والله اعلمُ.

واما تقسيمهم المنصوبَ إلى مشتقٍّ وجامدٍ ففاسدٌ، لانهُ مبنيٌّ على اشتراطِ جمهورِهم في الحالِ ان تكون وصفا لا اسما جامدا قياسا على الصفةِ، فكما اشترطوا اشتقاقَ الصفةِ كذلك اشترطوا اشتقاقَ الحال[٩٥]، فخالفهم السهيليُّ وابنُ الحاجبِ والرضيُّ، قال السهيليُّ – ونعمَ ما قال -: ((إن الاشتقاقَ لا يلزمُ في الحالِ، وإنما يلزمُ فيها ان تكون صفة متحولة، لان الحال مشتقة من التحوّلِ، فإذا كان صاحبُ الحالِ قد اوقعَ الفعلَ في صفةٍ غيرِ لازمةٍ للفعلِ فلا يقال اكانتْ مشتقة امْ غيرَ مشتقةٍ، فقد جاء في الحديثِ (يتمثل لي الملكُ رجلا)، فـ (رجلا) حال، لان صورةَ الرجالِ طارئة على الملكِ في حالةِ التمثلِ، وليستْ لازمة للملكِ إلا في وقتِ وقوعِ الفعلِ منه، وهو التمثل، فهي إذا حال لانهُ قد تحوّل إليها، ومثلهُ (يخرجكم طفلا)[٩٦]، ومثلهُ قولك (مررتُ بهذا العودِ شجرا ثمّ مررتُ به رمادا)، فهذه كلها احوال وإن كانتْ جامدة لانها صفاتٌ يتحوّل الفاعل إليها.))[٩٧] واما قياسهم الحال على الصفةِ فإنما لِكونِ الحالِ – كما قالوا – بمعنى الصفةِ، وهذا باطل، لان الحال غيرُ الصفةِ.[٩٨]

نخلصُ مما مرّ إلى القولِ إنه لا يجوزُ قياسُ الحالِ على التمييزِ، ولا العكسُ، لِشبهِ ما بينهما، لانهُ – كما راينا – ان لا شبهَ بينهما، وعلى فرضِ التسليمِ بصحةِ ما زعموا فإن ما يفرقهما اكثرُ مما يجمعهما.

خاتمة البحث

عرضنا لِما يجمعُ الحال والتمييزَ، فكان مِنْ ذلكَ كونُ كلٍ منهما فضلة، منصوبا، نكرة، مبينا للإبهامِ، راينا انهُ إذا صحَّ كونُ الحالِ فضلة فلا يصحُّ كونُ التمييزِ كذلك، لان الفضلة ما يمكنُ الاستغناء عنهُ والتمييزُ ليس كذلك، إذ إنهُ لا يستغنى عنهُ حيثُ وجدَ.

واما كونُهما ملازمين للنصبِ فقدْ نظرنا فيهِ، لان جرَّ التمييزِ بالإضافةِ او بمنْ يكادُ يكونُ اكثرُ مِنْ نصبهِ ناهيكَ عنْ جوازِ الإتباعِ فيهِ، والحال لا تكونُ إلا منصوبة.

---

[٩٢] انظر حاشية الخضري ج٢/ ص٤٣.
[٩٣] انظر شرح ابن عقيل ج٢/ ص١٦٢.
[٩٤] انظر شرح الكافية ج٢/ ص٣١٩.
[٩٥] انظر حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ج١/ ص٣٦٩.
[٩٦] غافر/ ٦٧.
[٩٧] انظر نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ص٣٠٩ – ٣١٠.
[٩٨] لقد عرضنا لاشتقاق الحال ولكونها بمعنى الصفة بالتفصيل في بحثنا الموسوم بـ (قالوا في الحال، دراسة نقدية).

والتنكِيرَ ثالِث اوجهِ الشبهِ، قلنا: إنما اشترط جمهورهم تنكِيرَ الحالِ قِياسا على الخبرِ والنعتِ والتمييزِ لِما بَينَها وبَينَ ذِي الثلاثةِ مِنَ شبهٍ، فبَينا بطلان حجتِهِم وفسادَ قِياسِهِم، إذ لا شبهَ بَينَها، لان مَعنى الحالِ غيرَ معنى الخبرِ، والحال ثغايرَ النعتَ فِي اثنيِ عشرَ وجهًا، فضلا عَنَ كونِ معناها مغايرا لِمعنى النعتِ، وايضا هم لا يلزمون تنكِيرَ النعتِ فلِمَ يلزمونه شبيهه ؟! كما وضحنا بطلان حجتِهِم فِي قِياسِهِم تنكِيرَ الحالِ على تنكِيرِ التمييزِ، لان تعريفَ الحالِ جائزَ بلا تاويلٍ لِوفرةِ الشواهِدِ، وتعريفَ التمييزِ غيرَ جائزٍ إلا فِيما كان مضافا إلى الضميرِ، فإلزامهم تنكِيرَ الحالِ على تنكِيرِ التمييزِ باطِل.

ونظرنا فِي رابعِ اوجهِ الشبهِ بينهما وهو كونهما رفعين للإبهامِ، إذ إن رفعَ الإبهامِ يكادَ يشترك فِيهِ معظم ابوابِ النحوِ، فالخبرَ يرفعَ إبهامَ المبتدا، والمفعول بهِ يزيل إبهامَ مَنَ وقعَ عليهِ الفِعل، والمفعول لاجلِهِ موضحَ سببَ وقوعِ الفِعلِ، والمفعول فِيهِ مبينَ مكان وقوعِ الحدثِ او زمانه، وكذا المستثنى وغيرَه، فهذا الشبهَ غيرَ ملزمٍ لِلقِياس.

عرضنا بعدَ لِما يفرقهما، فانتهينا إلى انه لا يجوزَ قِياسَ الحالِ على التمييزِ ولا على غيرِهِ، لِشبهٍ ما بينهما، لانا لا نرى هذا الشبه، ولا نسلم بِما ذكروهَ مِنَ اوجهِ الشبهِ، وعلى فرضِ التسليمِ بصِحةِ ما ذكروا فإن ما يفرقهما لهو اكثرَ مِما يجمعهما، فقد ذكرَ النحاة سبعة امورٍ مِما يفرقهما وزدنا عليها ثلاثة.

تبت المصادر والمراجع

١. الاشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسه الرساله، بيروت، الطبعه الاولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
٢. الاصول في النحو: ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسه الرساله، بيروت، الطبعه الاولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣. اوضح المسالك إلى الفيه ابن مالك: ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري، مطبعه مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعه التالته ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن ابي الربيع عبيد الله بن احمد بن عبيد الله الاشبيلي السبتي، تحقيق: د. عياد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعه الاولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفيه ابن مالك: ابن ام قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبه الكليات الازهريه، الطبعه التانيه.
٦. حاشيه ابن حمدون على شرح المكودي لالفيه ابن مالك: ابن حمدون، مكتبه ومطبعه سليمان مرعي، سنغافورا.
٧. حاشيه الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري، مطبعه مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعه الاخيرة ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.
٨. حاشيه الصبان على شرح الاشموني لالفيه ابن مالك: محمد علي الصبان، دار الفكر، بيروت.
٩. حاشيه يس على شرح التصريح على التوضيح: يس بن زين الدين العليمي الحمصي الشافعي، دار الفكر، بيروت.
١٠. حاشيه يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: يس بن زين الدين العليمي الحمصي الشافعي،مطبعه مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعه التانيه ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
١١. الخصائص: ابو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب.

١٢. شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبه العصريه، بيروت.
١٣. شرح الاشموني لالفيه ابن مالك: علي بن محمد الاشموني، دار الفكر، بيروت.
١٤. شرح الفيه ابن معطي: عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي، تحقيق: الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبه الخريجي، الرياض، الطبعه الاولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٥. شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الازهري، دار الفكر بيروت.
١٦. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: د. صاحب ابو جناح.
١٧. شرح شدور الدهب في معرفه كلام العرب: ابو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري،تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعه الاولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٨. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمل الدين محمد بن مالك، تحقيق: الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعه العاني، بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
١٩. شرح الكافيه: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، دار الكتب العلميه، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٠. شرح الكتاب: ابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (مطبوع بهامش الكتاب)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبه الخانجي، مصر، الطبعه التالته ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٢١. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
٢٢. شرح المكودي على الفيه ابن مالك: ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: الدكتورة فاطمه راشد الراجحي، جامعه الكويت ١٩٩٣م.
٢٣. الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبه الخانجي، مصر، الطبعه التالته ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٢٤. مجيب الندى إلى شرح قطر الندى: احمد بن الجمال عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي، مطبعه مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعه التانيه ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
٢٥. مختار الصحاح: محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، عني بترتيبه: محمود خاطر بك، دار الفكر، بيروت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٢٦. المطالع السعيدة: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، نشر الدار الجامعيه الإسكندريه، مصر.
٢٧. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين ابن هشام الانصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعه التانيه، ١٩٦٩م.
٢٨. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة التقافه والإعلام، العراق ١٩٨٢م.
٢٩. المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت.
٣٠. نتائج الفكر في النحو: ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعه الاولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٣١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيه: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، الطبعه الاولى، مصر ١٣٢٧هـ.

مَلخَصُ البَحثِ

عَرَضنَا لِمَا يَجمَعُ الحَالَ والتَمييزَ، فكَانَ مِنَ ذلِكَ كَونَ كل مِنهُمَا فضلة، منصوبًا، نكِرة، مُبيِنًا للإبهَامِ، رَاينَا انهُ إذَا صَحَ كَونَ الحَالِ فضلة فلا يَصِحُ كَونَ التَمييزِ كذلِكَ، لان الفضلة مَا يَمكِنَ الاستِغنَاء عنهُ والتَمييزَ لَيسَ كذلِكَ، إذ إنهُ لا يَستَغنَى عنهُ حَيثُ وَجِدَ.

وَامَا كَونُهُمَا مَلازِمَينِ للنَصبِ فقَدَ نَظَرنَا فِيهِ، لان جَرَ التَمييزِ بالإضَافةِ اوَ بِمِنَ يَكَادُ يَكُونَ اكثرَ مِنَ نَصبِهِ نَاهِيكَ عَنَ جَوَازِ الإتبَاعِ فِيهِ، والحَالَ لا تَكُونَ إلا مَنصُوبَةً.

والتَنكِيرَ ثَالِثَ اوَجهِ الشَبَهِ، قُلنَا: إنَمَا اشتَرَطَ جُمهُورَهُمَ تَنكِيرَ الحَالِ قِيَاسًا عَلى الخَبَرِ والنَعتِ والتَمييزِ لِمَا بَينَهَا وبَينَ ذِي الثَلاثَةِ مِنَ شَبَهٍ، فبَينَا بُطلانَ حُجتِهِمَ وفَسَادَ قِيَاسِهِمَ.

ونَظَرنَا فِي رَابِعِ اوَجهِ الشَبَهِ بَينَهُمَا وَهُوَ كَونُهُمَا رَفعَينِ للإبهَامِ، إذ إن رَفعَ الإبهَامِ يَكَادُ يَشتَرِكُ فِيهِ مَعظَمَ ابوَابِ النَحوِ.

عَرَضنَا بَعدَ لِمَا يَفرِقُهُمَا، فانتَهَينَا إلى انهُ لا يَجوَزَ قِيَاسَ الحَالِ عَلى التَمييزِ ولا عَلى غَيرِهِ، لِشَبَهٍ مَا بَينَهُمَا، لانَا لا نَرَى هَذا الشَبَهَ، ولا نُسلِمَ بِمَا ذَكَرُوهُ مِنَ اوَجهِ الشَبَهِ، وعَلى فَرضِ التَسلِيمِ بِصِحةِ مَا ذَكَرُوا فإن مَا يُفرِقُهُمَا لَهُوَ اكثرَ مِمَا يَجمَعُهُمَا، فقَدَ ذَكَرَ النَحاةَ سَبعَةَ امُورٍ مِمَا يُفرِقُهُمَا وزِدنَا عَلَيهَا ثَلاثَةً.